الترجيح البيئي في منح الصفقات العمومية

–دراسة مقارنة–

Environmental weighting in awarding public procurement
-A comparative study-

عليان بوزيان[1*]،

[1]جامعة ابن خلدون تيارت bouziane.aliane@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/30 تاريخ القبول: 2023/06/11 تاريخ النشر: 2023/06/20

ملخص:

عالجت الدراسة اشكالية مدى مشروعية ترجيح المعيار البيئي في منح الصفقات العمومية في ظل غياب النص القانوني الحاسم في المفاضلة بين معيار العرض الأقل سعرا والعرض الاحسن من الناحية الاقتصادية.

وقد كشفت الدراسة عن وجود أسس قانونية وقضائية تبرر لمنهجية ترجيح المعيار البيئي على المعايير الاخرى وفقا لضوابط تتعلق بموضوع الصفقة واحترام المبادئ الاساسية في ابرام الصفقات العمومية.

وانتهت الدراسة الى ضرورة تقنين دمج المعيار البيئي في كل مراحل ابرام الصفقات العمومية مراعاة لمبدأ التنمية المستدامة وما يقتضيه من حتمية تخضير الشراء العمومي حماية للبيئة.

كلمات مفتاحية:

التنمية المستدامة، البعد البيئي، الصفقات العمومية الخضراء، الترجيح البيئي، حماية البيئة.

[*] **المؤلف المرسل**

Abstract:
The study addressed the problematic extent of the legality of dimenssion the environmental criterion in awarding public procurements in the absence of a decisive legal text in the comparison between the criterion of the lowest price offer and the best offer in economic terms.

It revealed the existence of legal and judicial bases that justify the methodology of weighting the environmental standard over other standards according to controls related to the subject matter of the transaction and respect for the basic principles in concluding public transactions.

It concluded that it is necessary to codify the integration of the environmental standard in all stages of concluding public procurements, taking into account the principle of sustainable development and the inevitability of greening public procurement to protect and preserve the environment.

Keywords: :durable developement. envirimental dimmenssion. green public deals .envirinmental weightning. ;;environment protection

1. مقدمة:

يمرّ العالم بأزمة بيئية ومناخية غير مسبوقة، فقد أدى الافراط في التنمية الاقتصادية الى ظهور موجات تغير المناخ، مما يستوجب التدخل العاجل لإبطائه، والتقليل من تداعياته، فظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية كقيد على مشاريع التنمية، كما ظهرت فكرة المرونة المناخية التي تساهم في التكيّف مع تغيّر المناخ، وظهرت معهما فكرة الشراء العمومي الاخضر لتعزيز قدرة البنية التحتية على الصمود وتلبية الطلب المتزايد على الماء النظيف والهواء التقي والسلع والتوريدات الصديقة للبيئة.

ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة والوثيقة بين الصفقات العمومية وحماية البيئة، مما يستوجب التأصيل والتفعيل والتشغيل، وهي ما انتهت اليه في بعض الدول المتقدمة الى بروز نوع جديد

من الشراء العمومي عن طريق ابرام الصفقات العمومية الخضراء[1] التي تعتمد على أولوية الاعتبارات البيئية في استدامة الطلب العمومي.

ورغم أن مبدأ تخضير الصفقات العمومية أو ما يعرف بالإدماج البيئي، ليس بالفكرة الجديدة، فان تكريسها عمليا لم يحرز تقدما معتبرا لا عند الابرام و لا في مرحلة التنفيذ، حيث لا تزال هناك العديد من المعيقات والاشكاليات التي تحول دون تطبيقها، لاسيما في ظل فرضية تزايد تكاليف الإعداد والتكيف مع اعتماد المعايير الخضراء بحكم تكلفة علامتها البيئية وتعقيد قياسها، مما يعقد مسألة ترجيحها مقارنة بالمعيار الاقل سعرا.

ولا شك أن اعتماد المعيار البيئي كمرجح في منح الصفقة له أسسه القانونية وضوابطه التنظيمية، وضماناته العملية التي تستند بالأساس على مبدأ التنمية المستدامة باعتباره حتمية فرضتها الاستجابة لأزمة التغير المناخي[2] كعامل رئيس لإدماج المعايير البيئية والاجتماعية في نظرية العقود الادارية سواء عقود الشراكة أو عقود الامتياز أو عقود الصفقات العمومية وغيرها.[3]

فمن حيث التصور المبدئي تفترض الدراسة أنه يمكن للصفقات العامة أن تساهم في الحد من المشكلة البيئية عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك وتغيير أنماط الإنتاج من خلال التقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتعويل على الاقتصاد الدائري ، وتفضيل السلع والخدمات الصديقة للبيئة على تلك الملوثة لها أو الضارة بها.

[1] – تعتبر الصفقات العمومية الخضراء (GPP) أحد أكثر أدوات السياسة البيئية الفعالة في الحد من التأثير البيئي للمنتجات والخدمات والأشغال، وخلق قيمة بيئية ومبتكرة لاقتصاد أكثر استدامة، فهي تطلق على: " كل عملية تسعى بموجبها السلطات العامة إلى شراء سلع وخدمات وأعمال ذات تأثير بيئي منخفض طوال دورة حياتها مقارنة بنظيراتها" ينظر:

Voir : Bastian Krieger , Vera Zipperer Does green public procurement trigger environmental innovations? Research Policy Volume 51, Issue 6, July 2022, 104516. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0048733322000440?via%3Dihub

[2] –وفي هذا الصدد تضمن قانون المناخ والمرونة الفرنسي رقم:1104-2021 المؤرخ في 22 أوت 2021 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في 24 أوت 2021، العديد من الإجراءات التي تهدف إلى مراعاة التنمية المستدامة بشكل أفضل عند منح العقود وتنفيذها من خلال المشتريات العامة من خلال تعديل واستكمال قانون المشتريات العام

[3] – مختفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، السنة 2020-2021، ص91

وقد سبق لبعض الباحثين في الدارسات العليا[4] معالجة هذه الاشكالية بتميز وبراعة، ولكن دون التركيز على **مبدأ الترجيح البيئي ومعامل الترجيح** بالتفريد، كأحد أهم معايير سياسة تخضير الصفقات العمومية. حيث تتطلب عملية الترجيح التأكيد على أن بعض المعايير أكثر نجاعة من بعضها، ما يقتضي أن يكون لكل معيار معامل ترجيح مؤثر في اتخاذ القرار المناسب، الامر الذي دفع الباحث الى التصدي له بالتحليل والمناقشة، من خلال معالجة اشكالية مدى مشروعية إمكانية اختيار منح الاولوية للمعيار البيئي في شكل مواصفات بيئية وتقنية ترجح انتقاء معايير اختيار الطلبات ذات النجاعة البيئية والمتعامل المتعاقد الاكثر التزاما بالمعيار البيئي ، وهي اشكالية تستوجب استشراف مستقبل قانون الصفقات العمومية الجزائري في تكريسه لمبادئ التنمية المستدامة وفقا لمبحثين على التوالي: .

المبحث الاول: مفهوم الترجيح البيئي في الصفقات العمومية وأساسه القانوني.

المبحث الثاني: ضوابط الترجيح البيئي في مراحل الصفقة العمومية وضماناته.

[4] – نذكر على سبيل المثال رسالة ماجستير للباحث بوشارب ياسين موسومة بـ "الصفقات العمومية والبيئة،" عن جامعة سطيف-2- السنة 2018/2017 وكذا رسالة الباحث بلمليايي يوسف الموسومة بـ"البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية" وهي أطروحة دكتوراه عن جامعة وهران-2- السنة 2019-2020، وكذا رسالة الباحثة سالم ليلى، الموسومة بـ" الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة"، وهي رسالة دكتوراه علوم من جامعة وهران -2- السنة 2022/2021، فضلا عن بعض المقالات المتخصصة والمفيدة في معالجتها لاشكالية ادماج البعد البيئي في الصفقات العمومية وكذا حول الصفقات العمومية الخضراء يمكن مراجعتها في قائمة المراجع المثبتة في نهاية الدراسة.

–المبحث الاول: مفهوم الترجيح البيئي في الصفقات العمومية وأساسه القانوني.

تعتبر الصفقات العمومية أداة هامة من أدوات السياسة البيئية العامة، فبحكم تعلق موضوع الصفقات العمومية باقتناء منتوجات أو خدمات أو إنجاز أشغال قد يكون لها تأثير سلبي مباشر على البيئة، لا سيما في ظل القوة الشرائية الهائلة المخصصة للشراء العمومي في مختلف الدولة المتقدمة منها والنامية، ومن ثم تعتبر مسألة توجيه الصفقات العمومية نحو نمط الإنتاج والاستهلاك المستدامين استجابة لمتطلبات حماية البيئة بمثابة ضرورة حتمية، لتكون محركا للتنمية المستدامة، وعندها ستُصبح منفذا هاما تساهم في التنمية الاقتصادية الحقيقية.[5]

وباستقراء النصوص المتعلقة بعلاقة الصفقات العمومية بحماية البيئة تبدو العلاقة في الظاهر عكسية كون أنه إذا قام المشرع بالاهتمام بالجانب الاقتصادي فانه يهمل الجانب البيئي، لكن بالتمعن الدقيق في النصوص المتعلقة بالصفقات وكذا النصوص المتعلقة بحماية البيئية نجدها مرتبطة ارتباطا وثيقا ووطيدا.

و بالنتيجة صارت حماية البيئة والتنمية المستدامة مبدأ من المبادئ العالمية لإبرام الصفقات العمومية وأحد معايير حسن تدبير الطلبات العمومية فاستراتجية أي دولة اليوم في ابرام عقودها العمومية هو الوصول الى صفقات خضراء لتنمية مستدامة من خلال تكريس وتعزيز مبدأ حماية البيئة في ابرام عقود الصفقات كأحد أهم الاولويات للدولة التي تسعى الى تحقيقها، وسواء تعلق الامر بالاشغال او الخدمات او اقتناء اللوازم فكلها تكون تحت اطار العقد المستدام وهذا لا يتأتى الا بادراج أحكام وقواعد تكون صديقة وملائمة للبيئة ومستجيبة لتطلعات التنمية.[6]

أولا– حقيقة الترجيح البيئي.

لقد إستقرت التطورات الحديثة على ضرورة أن تهدف عقود الصفقات العمومية إلى تحقيق التنمية المستدامة و التي يمكن التعبير عنها عن طريق الموازنة بين تحقيق نجاعة الطلب العمومي وحماية البيئة،[7] وهو ما سميته بالترجيح البيئي اعتمادا على المعيار البيئي في المفاضلة بين العروض

[5] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، دكتوراه علوم جامعة وهران –2– السنة 2022/2021، ص342

[6] – بن سالم خيرة، نحو صفقات عمومية خضراء صديقة للبيئة، مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد 7 العدد 02، سنة 2021، ص193

[7] – رحمان راضية، قراءة حول مدى إدراج البعد البيئي في عقود الصفقات العمومية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 1، 2020. ص114

من طرف لجنة الانتقاء.[8] الامر الذي يحتاج الى بيان حقيقته وحالات الاحتكام اليه وبيان مدى مشروعيته.

وفي هذا الاطار نصت لوائح العقود العامة الاوروبية لعام 2006 على :"أن إعلان السلطة المتعاقدة عن الصفقة يجب أن يتشمل على الترجيح النسبي لمعايير منح العقد أو عند الاقتضاء على الترتيب التنازلي لأهمية تلك المعايير". كما يجوز لها "عند ذكر المعايير اعطاء كل معيار وزنه ومقداره مع تحديد الحد الادنى والحد الاعلى...، على أن يتم الكشف عنها مسبقا حتى تكون في علم المتعاملين المتعاقدين عند إعداد عروضهم احتراما لمبدا الشفافية.[9]

وبالنتيجة سيؤدي تضمين المعايير البيئية في عملية اختيار المترشحين إلى تعقيد عملية اتخاذ القرار ما لم تسبق ذلك دراسات متخصصة تدرج في دفاتر الشروط الرسمية تبين كيفية استخدام هذه المعايير عند عملية الاختيار بين من يتجاهل أي معامل ترجيح لها كما هو الحال في غالبية الدول النامية، وبين يدمجها بمعامل أدنى دون مفاضلة بينها، وبين من يمنحها معادل ترجيح قوي

[8] – ومن بين أهم القوانين المعاصرة التي أخذت **بالترجيح البيئي** في منح الصفقات العمومية قانون المناخ والمرونة الفرنسي رقم 2021-1104 المؤرخ في 22 أغسطس 2021 بشأن مكافحة تغير المناخ وتعزيز المرونة في مواجهة آثاره، والذي يهدف إلى تنفيذ بعض الاقتراحات الـ 146 لاتفاقية مناخ المواطن التي اعتمدها رئيس الدولة، لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40٪ بحلول عام 2030، والتي تم تضمينها في المادة 35 من القانون، والتي تهدف إلى تعديل أحكام قانون المشتريات العامة (CCP) من أجل جعلها إلزامية لمراعاة "الجوانب البيئية للأعمال أو الخدمات أو التوريدات المشتراة" في الأماكن العامة. الأسواق، ومن بين هذه المقترحات، هناك اثنان لهما صلة مباشرة بالمشتريات العامة:

-أ- **مقترح تعزيز البنود البيئية في العقود العامة "**، والذي نص على:

1-جعل الشرط البيئي **إلزاميًا** ؛

2-طرح فكرة "العرض الأكثر فائدة من الناحية البيئية" وبالتالي إظهار أن العرض القيّم هو الأكثر قابلية للتطبيق من الناحية البيئية ولم يعد الأكثر إثارة للاهتمام من الناحية الاقتصادية.

3-جعل المعيار البيئي إلزاميًا ومنحه وزنًا لا يقل عن 20٪ في النتيجة.

ب- **مقترح استخدام رافعة المشتريات العامة**" للترويج للمنتجات من الدوائر المحلية القصيرة وبتكلفة بيئية منخفضة، في شكل "دليل شراء" يتم إرساله إلى المشترين لم يتم تضمينه في الفاتورة.

Voir : F. Jourdan, Note d'impact sur les dispositions commande publique de la loi climat et résilience ; Lexis 360, 6 déc2021 https://www-fleurusavocats-com.translate .goog/ journal /note -dimpact-sur-les-dispositions-commande-publique-de-la-loi-climat-et-resilience?

[9] -Richard Tottman ; Effective weighting of criteria as a critical component in delivering the right decision in public procurement ; Commerce Decisions Ltd ;2010; p06.

كما في دول الاتحاد الاوروبي.[10] وبين ذلك الخيار وذاك، فان للتربية البيئية دورها في حسم الخيار المستدام. في ضوء نظرية التحديث البيئي.

1–تعريف الترجيح البيئي.

يطلق الترجيح في اللغة على التَّغْلِيبُ وَالتَّفْضِيلُ، وأَصْلُ الرُّجْحَانِ: الثِّقَلُ وَالزِّيَادَةُ، وَمِنْ مَعَانِيه أيضا: التَّقْوِيَةُ والتَّقْدِيمُ. ولا يلجأ اليه إلا عند التعارض بين الأدلة وعدم إمكانية الجمع بينها لأن الجمع أولى من الترجيح، واختلفوا حوله هل هو من فعل المجتهد أم هو وصف في الدليل، فعرفه جمهور العلماء على أنه من فعل المجتهد، فقالوا:" تقوية أحد الدليلين ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر"، وقال غيرهم الترجيح وصف في الدليل يجعله راجحا وقويا وفاضلا، فقالوا هو:"عبارة عن فضل أحد المثلين على الآخر وصفاً لا أصلا"[11].

ومثاله ترجيح القياس الذي تكون **علته مرتبطة بمصلحة ضرورية** على القياس الذي تكون علته مرتبطة **بمصلحة حاجية أو تحسينية** كترجيح ما يرتبط بحفظ النفس والصحة والانسان على ما يرتبط بحفظ ماله أو رفاهيته، كترجيح معيار التنمية المستدامة في منح الصفقات العمومية على معيار السعر الادنى في منحها، ويدعم هذا التوجيه الترجيحي ثقافة الاستدامة البيئية والممارسات المستدامة والخضراء في إجراءات مشتريات القطاع العام باعتبارها مصلحة ضرورية عامة ودائمة مقارنة بالتنمية الاقتصادية كمصلحة عامة ولكنها غير دائمة، وذلك في ظل غياب الالزام القانوني بوجوب مراعاة المعيار البيئي عند إبرام أو منح الصفقات العمومية، ولذلك فالترجيح ايا كان مصلحيا او اصوليا أو قانونيا هو يرتبط عموما بوجود تعارض تشريعي ظاهر بين الادلة ببحكم أن الادلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة، فيعمل المجتهد أو الحاكم أو القاضي على تغليب وتفضيل وتمييل مزية لأحد الدليلين على الآخر تقتضي تقديمه وتقويته، على أنه يبطل الترجيح بلا مرجح باتفاق العقلاء فضلا عن العلماء، وهو بذلك يعتبر منفذا

[10]- Mieko Igarashi , Luitzen de Boer, Ottar Michelsen -Investigating the anatomy of supplier selection in green public procurement ; Journal of Cleaner Production, Volume 108, Part A, 2015, p 442

[11] – قال الإمام السرخسي هو: (إظهار فضل في أحد جانبي المعادلة وصفا لا أصلا، فيكون عبارة عن مماثلة يتحقق بها التعارض ثم يظهر في أحد الجانبين زيادة على وجه لا تقوم تلك الزيادة بنفسها فيما تحصل به المعارضة أو تثبت به المماثلة بين الشيئين" ينظر اصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت، ج2، ص249

ومسلكا للتخلص والخروج من حالة التعارض، ومن ثم فلا وجود له عند عدم وجود التعارض.[12]

ومثاله في النصوص القانونية ترجيح نص دستوري أو اتفاقي على نص قانوني أو تنظيمي لقوته، وكالترجيح بين المعقولات، كترجيح قياس على قياس للمصلحة القوية في القياس الراجح، أو مصلحة مستدامة على مصلحة ظرفية أو ترجيح معيار قوي على معيار آخر لقوته وأفضليته في التنمية المستدامة.

ومن تطبيقات هذا الترجيح على أساس الاعتبارات البيئية في الحضارة الاسلامية ما يرويه الامام الرازي في هذا الصدد أن الخليفة عضد الدولة بن بويه قد استشاره في اختيار موقع لبناء المستشفى العضدي ببغداد، فذهب إلى نواح عدّة في بغداد لينتخب أصحّها، وأمر بعض الغلمان أن يعلقوا في كلّ ناحية من أنحاء بغداد قطعة من اللحم؛ فكان الاختيار على الموضع الذي بقيت فيه قطعة اللحم أطول مدة دون أن تفسد، فاختاره لبناء المستشفى، فهذا الاختيار قدم مقصد حفظ الصحة الذي هو أقرب الى حفظ النفس منه إلى حفظ المال، وهو ما يظهر الحس البيئي في مشاريع التنمية.[13]

ولا شك أن عقود بناء المدن وتمصيرها مما يدخل في الصفقات العمومية والتي تستهدف منها المصلحة المتعاقدة تقديم الخدمة العمومية الجيدة التي تراعي الاستدامة البيئية، و في هذا الصدد يقرر الامام الماوري أن مقاصدَ المدنِ خمسةُ أمور: أحدها: أن يستوطنَها أهلها طلباً للسكون والدعة. والثاني: حفظ الأموال فيها من استهلاك وإضاعة، والثالث: صيانة الحريم والحرم من انتهاك وذلة. والرابع: التماس ما تدعو إليه الحاجة من متاع وصناعة، والخامس: التعرض للكسب وطلب المادة. فإن عُدم فيها أحدُ هذه الأمور الخمسة، فليست من مواطن الاستقرار، وهي منزل قيعةٍ ودمار."[14]

[12]- بدران ابو العينين، أدلة التشريع المتعارضة و وجوه الترجيح بينهما، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص161.

[13]- نقلا عن د/يحي وزيري، العمارة الإسلامية والبيئة، ص95،

[14]- الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق ودراسة: رضوان بيروت: مركز بن الأزرق لدراسات التراث السياسي، ط2، 2012م، ص 259.

مما سبق تظهر أهمية ترجيح المعايير البيئية في يناء المدن من خلال دراسة مدى التأثير على البيئة[15] مراعاة لمقاصد التشريع الاسلامي في حفظ الانفس وتنمية مصالح أفراد المجتمع بتوفير الهواء النقي والماء الصالح، والامان البيئي.

2– مشروعية ترجيح المعيار البيئي في الصفقة العمومية:

بالنظر للتلوث الكبير للعناصر الثلاثة الرئيسية المكونة للنظام البيئي وهي :الهواء والمياه والتربة مع ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي الذي يشهده العالم، والذي صار يهدد وجود الإنسان نفسه على هذه الأرض،[16] فان حتمية وضع خطة مستدامة بعيدة الاجل تستجيب للتحديات المناخية، بات أمرا لازما واجب الانخراط فيه بلا خيار، والذي كان من أهم أولوياته اعتماد سياسة الادماج البيئي في الصفقات العمومية من خلال انتهاج استراتيجية قوية تسمح بتغيير أنماط التسيير التقليدية الى أنماط تفتح المجال لترشيد الشراء العمومي المستدام، بحيث أصبح إدماج اعتبارات حماية البيئة ضمن مراحل إعداد الصفقات العمومية معيارا لقياس حسن الأداء البيئي في القطاع العمومي، لا سيما في ظل توسع الانفاق العمومي عن طريق الصفقات العمومية لأكثر من 20 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.[17]

---

[15]– تقدر الأمم المتحدة أن المدن مسؤولة عن 70% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومع توقع أن يزداد عدد السكان في المناطق الحضرية، فإن تصميم المدن الموفرة للطاقة يمثل أولوية قصوى. ومن ثم فهي بحاجة الى المدن الخضراء بحيث يكون المعيار البيئي هو الاساس في منح عقود اشغال بناء العمارات والسكنات.

[16]– من المرجح أن يؤثر تغير المناخ والاحتباس الحراري على ارتفاع مستوى البحار، وزيادة درجات حرارة الصيف، والشتاء الدافئ، وزيادة الفيضانات، والجفاف، والأوبئة، والتصحر، وتقلص إمدادات المياه العذبة؛ مما سيؤدي إلى ان تصبح غالبية المدن غير قابلة للتكيف مع تغير المناخ، وغير قابلة للعيش و الحياة فيها، ما لم يتم تعزيز قدرتها على الصمود في وجه تقلبات الطبيعة، المتمثلة بشكل أساسي في موجات الصقيع، وغرق السواحل وندرة المياه العذبة، وفي ظل هذه الظروف سيكون التحدي الأكبر هو تطوير مدن مستدامة ومتكيفة مع الظروف المناخية المتغيرة.، تكون قادرة على الصمود في مواجهة التأثيرات المناخية وقادرة على خفض الانبعاثات وإبطاء وتيرة الاحتباس الحراري وتحقيق المرونة المناخية المتأقلمة والمتكيفة مع التوقعات المناخية. وهي كلها مؤشرات لحتمية الانتقال نحو اجراءات الصفقات الخضراء في ابرام عقود الاستثمار في البنية التحتية بالمناطق الحضرية للتكيف مع التغيرات المناخية، وفقا لمعايير بيئية تساعد على التكيف مع المناخ المتغير وهي تتعلق بالمواد المستخدمة في البناء، و بتصميمات المباني، بما يعزز قدرتها على الصمود في وجه أي تغيرات مفاجئة، أو التكيف مع التداعيات الناجمة عنها، مثل الارتفاع أو الانخفاض الكبير في درجات الحرارة، أو التعامل مع الكميات الهائلة من مياه الأمطار، وكيفية التخلص منها بطريقة آمنة وهي الفكرة التي صارت تعرف بمرونة المسكن ضمن خطة المرونة المناخية. ينظر مقال محمود العيسوي، مرونة المسكن.. تعزيز قدرة المباني على الصمود في وجه تقلبات الطبيعة، منشور بتاريخ 2023//01/20،جريدة الوطن الاماراتية على الرابط

https://alwatan.ae/?p=1075812

[17] –سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص42

وتطبيقا لهذا التوجه العالمي أصبحت مسألة ادماج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية تتمتع بمكانة هامة في المنظومة القانونية و القضائية الدولية والوطنية، ففي القانون الفرنسي الجديد رقم 2021-1104 المؤرخ 22 أغسطس 2021 بشأن مكافحة تغير المناخ وتعزيزه في مواجهة آثارها، يظهر المعيار البيئي كأداة لترجيح المنح ضمن المعايير المستخدمة لمنح العقود والذي أحدث تغييرات جوهرية في قانون المشتريات العام، ومن بين هذه التغييرات[18]:

– الاعتماد على المعيار البيئي في تقييم جودة العروض من خلال الجهود المبذولة للحد من الغازات الدفيئة،

–إدراج أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في مادة جديدة L.3-1 من العنوان الأولي لقانون المشتريات العامة:"يتم تضمين أهداف التنمية المستدامة جنبًا إلى جنب مع المبادئ الأساسية للمشتريات العامة و العناصر الأساسية للنظام القانوني المطبق على العقود الإدارية.

– إمكانية قيام سلطة مانحة باستبعاد مقدم عطاء لم يف بوضع خطة يقظة للالتزام بالنسبة للسنة السابقة للالتزام بالتشاور طبقا للمواد (المواد 1-7 -2141 L و1-7-3123 .L من قانون المشتريات العامة) من خلال السماح للمشتري العمومي برفض طلب شركة لا تحترم التزاماتها الشفافية في الإجراءات المنفذة من حيث الوقاية من المخاطر الاجتماعية والبيئية في إطار نشاطها.

و كان القضاء الاوروبي سباقا في معالجتها، والاعتراف بكل جرأة بشرعية المعايير البيئية في منح الصفقات العمومية،[19] بدءا بالقرار الشهير Beentjes في 1988/09/22 ،الذي أقر صراحة بشرعية "ادراج أي معيار يهدف الى تحقيق منفعة عامة" ثم مرورا بقرار قضية كونكورديا باس فنمند Finland Bus Concordi بتاريخ 17 سبتمبر 2002 والتي اعترف فيها القضاء الاوروبي صراحة بشرعية المعيار البيئي ضمن معايير اختيار أحسن عرض من خلال منح نقاط اضافية للعرض الأحسن بيئيا كونه الأقل تلويثا، والاقل ضوضاء، وبذلك أقر

[18] -Voir : Les critères géographique et empreinte environnementale dans la passation des marchés publics : sur https://ahavocats-fr.translate.goog/les-criteres-geographique-et-empreinte-environnementale-dans-la-passation-des-marches-publics .

[19]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف2 السنة 2018/2017 ، ص 111

القضاء بشرعية المنح الذي أقره المجلس البلدي لصاحب مقاولة النقل الحضري بالحافلات كونه يعتمد على جودة وسائل النقل وحماية البيئة. وبالنتيجة يمكن للمصلحة المتعاقدة ان تعتمد معايير غير اقتصادية ما دامت داخلة ضمن المنفعة العامة،[20]

كما أقر القضاء بتاريخ 2003/09/04 في القضية المعروفة بقضية وينستروم Wienstrom بشرعية معيار الاحسن عرضا في منح الصفقة من حيث الاعتماد على الكهرباء المنتجة من مواد الطاقة المتجددة، كونه معيار شرعي وفقا لمعامل ترجيح تقدره المصلحة المتعقدة بكل حرية[21]، لأنه لا يشترط في منح الصفقة ان يكون ذو طبيعة اقتصادية بحتة، ومن ثم شرعية وصحة ترجيح المعيار البيئي في منح الصفقة الذي منحت له المصلحة المتعاقدة معامل ترجيح بنسبة 45%. بحكم ما تتمتع به من حرية في اختيار المعيار وكذا تقدير معامل ترجيحه، بالنظر الى الاهمية التي منحتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية للمحافظة على البيئة من الانبعاثات الغازات الملوثة للجو. [22]

ومما ورد في الرسالة الصادرة عن مفوضية مايو 2001 "من أجل التنمية المستدامة في أوروبا من أجل عالم أفضل: استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة"، والموجهة إلى المجلس الأوروبي في جوتنبرج في يونيو 2001 ، "ينبغي للدول الأعضاء التفكير في كيفية لتحسين استخدام المشتريات العامة للترويج للمنتجات والخدمات الأقل تلويثًا" وهي تشير صراحة الى الإمكانيات التي يوفرها الإطار القانوني فيما يتعلق بدمج الاعتبارات البيئية في مجال الصفقات العمومية المستدامة. وفي فرنسا تمت الموافقة على دمج المعايير البيئية في المشتريات العامة بموجب قانون المشتريات العامة منذ عام 2004، كما منح قانون المشتريات العامة منذ عام 2006السلطات المتعاقدة مجالاً واسعاً لدمج الاهتمامات البيئية في منح العقود. فبموجب أحكام المادة 5 :"يتم تحديد طبيعة ومدى الاحتياجات التي يتعين تلبيتها بدقة قبل أي دعوة للمنافسة، مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة".

ومن ثم فإن السلطة المتعاقدة ملزمة، عند تحديد احتياجاتها، بمراعاة أهداف التنمية المستدامة، حيث تسمح اللوائح للهيئة العامة بالاختيار بين المرشحين بشأن معايير الاختيار

[20] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص80

[21]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، مرجع سابق، ص 117

[22] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص86 -87 .

البيئـي لتحديـد العـرض الأكثـر فائـدة مـن الناحيـة الاقتصـادية. ومـع ذلـك، يخضـع معيـار الاختيـار المتعلـق بحمايـة البيئـة، لشـروط معينـة لا يمكـن أن يتجاهـل المبـادئ الأساسـية الـتي تحكـم المشـتريات العامـة، ولا يقتصـر إعمـال هـذا المعيـار علـى مرحلـة المـنح بـل يمتـد إلى جميـع مراحـل الإجـراء: وعنـد صـياغة المواصـفات الفنيـة وعنـد إدراج بنـود الأداء[23].ممـا يجعـل مـن احـترام البيئـة ميـزة تنافسـية بـين المترشحين.[24]

وعليـه يمكـن للمشـتري العمـومي عنـد مـنح العقـود وضـع تـرجيح أكثـر ملاءمـة لمعيـار بيئـي واحـد علـى الأقـل كمـا هـو الوضـع في القـانون الفرنسـي[25]ممـا يؤكـد علـى شـرعية أخـذ بالحسـبان المعيـار البيئـي لتحديـد أحسـن عـرض مـن حيـث المزايـا الاقتصـادية، ممـا يلاحـظ معـه طبقـا للمـادة 78 أنـه معيار البيئي معيار نسبي خاضع للسلطة التقديرية للمصلحة المتعاقدة.[26]

وقـد سـبق للقضـاء الاوروبي في العديـد مـن الاجتهـادات التصـريح بشـرعية اسـتعمال معيـار المـنح ذو البعـد البيئـي بصـفة مباشـرة، ومـن ثم عـدم اعتبـاره معاملـة تمييزيـة بـين المترشـحين، وهـو مـا يؤكـد شـرعية إدراج البعـد البيئـي في الصـفقات العموميـة، بحيـث يكـون معيـار المـنح ذو طبيعـة بيئيـة باعتبـاره الاحسـن مـن حيـث المزايـا الاقتصـادية والبيئيـة مثـل صـفقة شـراء مجموعـة حـافلات تكـون الاحسـن مـن حيـث الاثـر البيئـي علـى المحـيط[27]كمـا سـبق لمجلـس الدولـة التـذكير في رأيـه الصـادر في :04فبرايـر 2021 بـأن هـذا البنـد الجديـد لـن يسـمح بالانتقـاص مـن الالتـزام باختيـار العـرض

[23]-Delphine Gerbeau ;Critères de choix d'ordre environnemental ;Publié le 28/01/2010 https://www-lagazettedescommunes-com.translate.goog/29191/criteres -de -choix - ordre -environnemental

[24] – وطبقـا للمـادة36 مـن قـانون المنـاخ والمرونـة الفرنسـي فانـه بحلـول 1 ينـاير 2025 علـى أبعـد تقـدير ، تـزود الدولـة السـلطات المتعاقـدة بـالأدوات التشـغيلية لتحديـد وتحليـل تكلفـة دورة حيـاة السـلع لقطاعـات الشـراء الرئيسـية .تـدمج هـذه الأدوات التكلفـة الإجماليـة المرتبطـة بشـكل خـاص بحيـازة الأصـول واسـتخدامها وصـيانتها ونهايـة عمرهـا ، وكـذلك ، عنـد الاقتضـاء ، التكـاليف الخارجيـة الـتي يتحملهـا المجتمـع بأسـره ، مثـل تلـوث الهـواء وانبعاثـات غـازات الاحتبـاس الحـراري وفقـدان الأصـول. التنـوع البيولـوجي أو إزالـة الغابات."

[25] -Voir : Les critères géographique et empreinte environnementale dans la passation des marchés publics : sur https://ahavocats-fr.translate.goog/les-criteres-geographique-et-empreinte-environnementale -dans -la-passation-des-marches-publics .

[26] – رحمـان راضـية. قـراءة حـول مـدى إدراج البعـد البيئـي في عقـود الصـفقات العموميـة .حوليـات جامعـة الجزائـر 1، المجلـد 34 العدد 1، 2020. ص 113

[27]– بلمليـاني يوسـف، البعـد البيئـي في مجـال الصـفقات العموميـة، أطروحـة دكتـوراه، جامعـة وهـران-2- السـنة 2019-2020، ص221

الاقتصادي الأكثر فائدة أو بشرط أن تكون المعايير موضوعية ودقيقة ومرتبطة بموضوع العقد أو بشروط تنفيذه ، على النحو المنصوص عليه في المادة L 2152-7 – المعدلة: "يُمنح العقد لمقدم الطلب أو عند الاقتضاء، لمقدمي الطلبات الذين قدموا الطلب الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية على أساس واحد أو أكثر من المعايير الموضوعية والدقيقة المرتبطة بموضوع العقد أو شروط أدائه، على أن يأخذ أحد هذه المعايير على الأقل في الاعتبار الخصائص البيئية للعرض . "

وفي هذا الاطار سبق لمجلس الدولة الفرنسي أن أكد بتاريخ 10يونيو 2020 أن[28]:" السلطة المتعاقدة تحدد بحرية ترجيح معايير اختيار العروض "، على أنه لا يمكنها الاكتفاء بترجيح لمعيار السعر أو التكلفة لوحده بل يجب الاعتماد على أي معيار يعتبر الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية بحيث يكون للمصلحة المتعاقدة هامش واسع من التقدير لتحديد الترجيح الذي سيتم وضعه، فإن هامش التقدير يجب أن تختار العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية فيما يتعلق بموضوع العقد وشروط تنفيذه."وقد وضع القضاء لشرعية المعايير البيئية أربعة ضوابط:[29]

–أن تكون مرتبطة بموضوع الصفقة

–لا تمنح للمصلحة حرية غير مشروطة للاختيار

–ان تكون مكتوبة في دفتر الاعباء أو عند اعلان الصفقة

–أن تحترم المبادئ الأساسية لقانون الصفقات العمومية.

وبالنتيجة فان التكريس القانوني والقضائي لمعايير المنح ليست محددة حصريا، كما أنها ليست اقتصادية محضة، وفقا للمفهوم الموسع لمعيار الاحسن عرضا، وهو ما سيكون له الأثر الحسن على ادماج الانشغالات البيئية في جميع السياسات العمومية .[30]

مما سبق يصبح المعيار البيئي معيارا حاسما ومرجحا في التحديد المستدام للحاجيات واختيار المترشحين ومن ثم منح مشاريع التنمية، وذلك بحكم الأهمية المتزايدة للمعايير البيئية في أنشطة

[28] -CE, 10 juin 2020, req. n° 431194, Rec., T.

[29]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 118

[30]– بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص225

الاستثمارات،[31] بداية من مرحلة ما قبل التعاقد، وانتهاء إلى تسليم الصفقة العمومية للمصلحة المتعاقدة لنكون بذلك أمام نوع جديد من الصفقات العمومية وهي الصفقات العمومية الخضراء أو البيئية التي تهدف الى ضمات تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية و بين حماية البيئة.[32] مما يؤكد على تحول العقد الاداري الى خدمة البيئة.[33]حيث يتم استخدام المشتريات العامة لتنفيذ السياسة البيئية.

ثانيا– الأسس القانونية لمبدأ الترجيح البيئي

أضحت حماية البيئة أولوية أساسية فرضت نفسها بقوة على السياسات العمومية على المستويين الدولي و الوطني، وبخاصة مع تفاقم مستويات التدهور البيئي، والتغير المناخي بسبب الافراط في التنمية الاقتصادية على حساب الاستدامة البيئية، وهو ما تطلب مراجعة الدول لطريقة التعامل مع موارد الطبيعة بما يضمن بقاءها واسمرارها، ومن ثم التفكير في بديل جديد من التنمية تراعَى فيها شروط المحافظة على البيئة كشرط أساسي لديمومة التنمية. وهو ما صار يعرف بالتنمية المستدامة.[34]

وفي هذا الاطار تعتبر التجربة الاوروبية تجربة رائدة في مجال انتهاج مبدأ الادماج البيئي ضمن الصفقات العمومية من خلال تركيزها على المعايير البيئية بين عدة معايير أخرى في منح الصفقة وتعتبر فرنسا الدولة الاكثر دمجا للاعتبارات البيئية في عقودها العامة بنسبة 50 بالمائة من مجموع الصفقات العامة. [35] وعليه لم تعد مراعاة اعتبارات التنمية المستدامة خيارا متروكا للإرادة الحرة

[31]– تنص المادة 6 من القانون الفرنسي لسنة 2006 على أن:"السياسات العامة يجب أن تعزز التنمية المستدامة وتحقيقا لهذه الغاية، فإنها توفق بين حماية وتعزيز البيئة والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي ."

Voir :Décret n° 2006-975 du 1er août 2006 portant code des marchés publics.

[32] – بوزيدي خالد، إدماج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد02، جانفي 2020، ص429.

[33] -Marchés publics : l'absence de considérations environnementales est illégale Publié le 23/12/2020 Available online https://www-lagazettedescommunes-com.translate .goog /714978/marches-publics-labsence-de-considerations-environnementales-est-illegale

[34] – زوليخة سنوسي، وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 7 – 8 أبريل 2008، ص13.

[35] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص132

للمصلحة المتعاقدة بل أصبح يشكل التزاما قانونيا يمكن أن يؤدي إلى بطلان العقد الاداري.[36] تأسيسا على جملة من النصوص القانونية الدولية والوطنية.

1–الاساس الدولي لمبدأ الادماج البيئي و ترجيحه في الشراء العمومي المستدام

يستمد مبدأ الادماج البيئي في التنمية المستدامة من المبدأ الرابع من إعلان ريو سنة 1992 الذي نص على أنه :"من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة نهجا متزايدا في السياسة الاقتصادية ولا يمكن النظر اليها بمعزل عنها." [37]

بحيث تصبح معه الاعتبارات البيئية من بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) في جميع مراحل المشتريات العامة لاسيما عند مرحلة تحديد الاحتياجات، أو ما يسميه البعض بالتحديد المستدام للحاجيات،[38] من خلال إبلاغ مقدمي العروض مسبقا بالاعتبارات البيئية أو الالتزام بوضع خطة يقظة للتحكم في الاستعمال الحسن للأموال العامة، في مقابل حظر معيار السعر كمعيار وحيد عند ترجيحه، ومن خلال النص الالزامي على تطوير الاقتصاد الدائري، واستخدام البناء البيئي والمواد الحيوية.[39] ومن ثم يجب أن تتضمن جميع العقود العامة معيارًا بيئيًا. يكون مرتبطا بموضوع العقد أو شروط تنفيذه[40].

وفي هذا الاطار أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 01 / 70 خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحت شعار "تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030 " التي اشتملت على 17 هدفا، و169غاية، و231 مؤشرا، وتهدف هذه الخطة التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ :25 سبتمبر 2015 إلى توجيه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وتقديم خيارات وفرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان

[36] -M.-P. Lavoillotte, « L'environnement dans le nouveau code des marchés publics : l'affirmation du contrat au service de l'environnement », AJDA 2004, p 2081.

[37] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص36

[38]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 121

[39]-Boris Martor Raphaël Weiss ; Strengthening the consideration of environmental and social aspects in French public procurement law **SEP 30 2022** Available online https://www-twobirds-com.translate.goog/en/insights /2022 /france /strengthening -the-consideration-of-environmental-and-social-aspects-in-french-public-procurement-

[40] -Decree n°2022-767 amending the French Public Procurement Code has been issued on May 3rd, 2022 was published in the"Journal Officiel "dated 3 May 2022.

والتنمية، "بحيث "لا يتخلف أحد عن الركب" اعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030. وقد كان من جملة الاهداف الهدف رقم: 12 والمتعلق بضمان **وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدام**، من خلال تعزيز ممارسات الصفقات العمومية المستدامة.[41]

وترتب على هذا التوجه التخلي عن معيار السعر الأدنى الوحيد الذي لا يراعي تكلفة دورة حياة البضائع المشتراة، حيث يتم اختيار سلعة منخفضة السعر، ولكنها ذات استهلاك مرتفع للطاقة وبدلا منه سيتم بالتدريج في حدود 2030 الاعتماد على المعيار الأخضر، حيث يتم تفضيل اقتناع سلع ومنتوجات قد تكون أكثر تكلفة مقدما؛ ولكنها ستكون أفضل استدامة، لأنها تستهلك طاقة أقل، مما يرجح فرصة الشراء الأخضر الذي يأخذ في الحسبان تكلفة دورة الحياة في الاعتبار، مما من شأنه أن يخلق تفضيلا وترجيحا للسلع الأكثر صداقة للبيئة.[42] وهو رغم أنه التزام عام لا يرتب أي إكراه قانوني على السلطة المتعاقدة ؛ ولكنه مع مرور الوقت صار يحضى بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ليعكس مدى تحضرها البيئي ومقدار وعيها تجاه قضايا البيئة.[43]

وهو ما يشكل أداة ضرورية لتحقيق التزامات الدول المتعلقة بالمناخ وغيرها من الالتزامات البيئية لوضع الاستدامة، مما يقتضي معرفة السلطات المتعاقدة ما يجب أن تلتزم به تجاه المجموعة الدولية، على انه من المؤسف أن كثيرا من الدول لم تنخرط في مسعى ادماج المتطلبات البيئية في الصفقات العمومية، كالتزام قانوني اكتفاء بالطبيعة التحفيزية التي لا يمكن إنفاذها من قبل القضاء، مما يتعين معه على السلطات المتعاقدة إدراج المتطلبات البيئية في صفقاتها العامة لاسيما تلك التي لها تأثير بيئي مهم وكبير، ما يستوجب معرفتها للتأثير البيئي للمشتريات ومن ثم تحديد

[41] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص31

[42]- André Sapir, Tom Schraepen, Simone Tagliapietra; Green Public Procurement: A Neglected Tool in the European Green Deal Toolbox? Volume 57, 2022 · Number 3 . Available online
https://www-intereconomics-eu.translate.goog/contents/year/2022/number/3/article/green-public-procurement-a-neglected-tool-in-the-european-green-deal-toolbox.html?

[43] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص40

الحد الأدنى من المتطلبات البيئية في المشتريات العامة.[44] وهوما يمكن ارجاعه عمليا الى التخوف من التكلفة الاضافية التي تنتج عن ادماج الاعتبارات البيئية في المشتريات العامة خاصة مع ضعف الميزانية العمومية[45]

2–الأساس الدستوري لمبدأ الترجيح البيئي.

يتأكد مبدأ الترجيح للمعيار البيئي على حساب المعايير الاخرى بحكم دسترة الحق في بيئة سليمة بموجب المادة 64 من التعديل الدستوري لعام 2020، وقبلها المادة 68 من تعديل 2016، والذي جعل منها حقا دستوريا ملزما لجميع السلطات العمومية بموجب المادة 34 من الدستور، تحت طائلة المسؤولية الدستورية عن انتهاك أحد الحقوق والحريات المضمونة في الدستور، فضلا عن المسؤولية الاجتماعية قائمة على السلطات المتعاقدة بحكم الالتزام الدستوري باحترام الاعتبارات البيئية في التسيير والتجهيز العموميين فضلا عن المسؤولية الأخلاقية، وهنا يظهر دور الترجيح البيئي في المفاضلة بين العروض المترشحة على أساس النجاعة البيئية، بحيث يجب ان يكون الشراء العمومي مستداما ومسؤولا عن شراء منتجات وخدمات أكثر احتراما للبيئة وقليلة الضرر قبل استعمالها وبعد استعمالها .[46]

ولا شك أن من بين أهم نتائج الدسترة أنها ترتب آثار قانونية[47] وقضائية، من بينها ترتيب التزامات على الدولة بالتدخل لحمايتها واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة عليها ومن ذلك تحمل مسؤولية الاضرار بها. بل يمكن في اطار تطبيق المادة 195 من الدستور 2020 الدفع بعدم دستورية أي حكم تشريعي او تنظيمي يمس بأحد الحقوق المضمونة في الدستوري بما فيها الحق في البيئة السليمة، وهو دفع جدي يمكن أن يثيره أي متقاضي متضرر من صفقة مبرمة لم تراعى

[44]– Tonje Platou -Environmental requirements in public procurements – A motivational principle or a legal obligation? 14 March, 2022 . Available online https://www-jus-uio-no.translate.goog /english/ research/areas/sustainabilitylaw /blog/companies-markets-and-sustainability/2022/environmental-requirements--platou.html?

[45] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص150

[46] – د/مهري آمال، أثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2 ، السنة 2017/2016، ص 155 وما بعدها.

[47]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص32

فيها الاعتبارات البيئية عند منحها لاسيما في ظل الاعتراف بحق التقاضي لجمعيات حماية البيئة تأسيسا على نص المادة 64 من تعديل 2020.

ومعلوم أن الدفع يكون جديا اذا تحقق قاضي الموضوع من أن الدفع ليس وسيلة لتعطيل الفصل في الدعوى والسعي للإضرار بالخصم نتيجة هذا التعطيل أي انه ليس **دفعا كيديا**، دون أن تمتد سلطة القاضي الى تقدير مدى دستورية هذا النص التشريعي أو التنظيمي.[48] والعكس كذلك، سيكون الدفع المثار من طرف المترشح الذي لم يمنح الصفقة أو المقضى منها ضد قرار المنح الذي اعتمد على المعيار البيئي كمعيار مرجح في منح الصفقة أو اقصاء أحد المتعامل المتعاقدين دفعا غير جدي بالنظر الى الالتزام الدستوري الوارد على المصالحة المتعاقدة باحترام البيئة في سياستها وعقودها الادارية.

ويلاحظ ان المشرع العضوي في القانون 19/22 [49] قد منح قاضي الموضوع سلطة تقديرية مطلقة بخصوص تقدير جدية الدفع ومن ثم وقف الدعوى لحين الفصل في المسألة الاولية اللازمة للفصل فيها[50]، حيث تتعلق المصلحة بإثبات الحقوق أو نفيها، في حين تتعلق الدعوى الدستورية بمدى مطابقة النص للدستور.[51] وهو الراغبة في تفعيل الحماية الدستورية للحقوق والحرية المضمونة في الدستور، ووجه المصلحة أن يكون الفصل في مدى دستوريته منتجا في الدعوى الأصلية ومؤثرا في مآل النزاع، فاذا لم توجد أي فائدة مرجوة للطاعن من طعنه المثار، فقد انتفى شرط المصلحة، ومن ثم فعلى القاضي قبل تقدير مدى جدية الدفع أن يبحث مدى توافر شرط المصلحة من خلال التأكد من أن النص المطعون في دستوريته لازم للفصل في الدعوى الأصلية، وليس مجرد مخالف للدستور بل يجب أن تكون هناك مصلحة شخصية

---

[48] – د/شريف يوسف خاطر، المسألة الدستورية الأولية – دراسة مقارنة– دار الفكر والقانون، ط1، مصر 2015، ص162

[49] – قانون عضوي رقم 22-19 مؤرخ في 25 يوليو سنة 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية الجريدة الرسمية 51 الصادرة بتاريخ : 12 يوليو 2022

[50] –عبد الكريم حسن رجب، ضوابط تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، مجلة البحوث القانونية والقضائية كلية الحقوق، جامعة المنوفية،المجلد16 عدد28. ص53

[51] – ينظر حول التمييز ما بين الجدية والمصلحة في الدعوى د/ عبد الكريم رجب حسن، ضوابط تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 16,عدد 2، 2008، ص46

ومباشرة تعود الطاعن بالفائدة كأن تجلب له حقا أو تحمي مركزه القانوني أو تدفع عنه ضررا لاحقا.[52]

3- الأساس التشريعي لمبدأ الترجيح البيئي:

يمكن تلمس فكرة الترجيح البيئي في العديد من النصوص التشريعية وعلى رأسها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يعتبر نصا مرجعيا لتنظيم الصفقات العمومية بحكم الاشارة إليه ضمن مقتضيات المرسوم الرئاسي المنظم للصفقات العمومية، مما يقتضي وجوب استثماره في التأسيس لإدراج البعد البيئي في كل مراحل إبرام عقود الصفقات العمومية.[53] فقد نص هذا القانون الاطار في مادته الثالثة على مجموعة من المبادئ العامة المؤطرة لحماية البيئة والتي يمكن استثمارها تشريعيا وقضائيا في ترسيم مبدأ ترجيح بالمعيار البيئي في كل مراحل ابرام الصفقات العمومية كمبدإ ملزم، قصد الخروج بأفضل الحلول البيئية متى كان تنفيذ الصفقة يشكل تهديدا ضار بالموارد الطبيعية، نذكر من أهمها مبدأ الاستبدال والذي بمقتضاه يجب استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادام متناسبا مع القيم البيئية، بحيث يمكن معه للمصلحة المتعاقدة اخيار أحسن البدائل ملائمة للبيئة، كما يمكن استثمار مبدأ الادماج البيئي والذي بموجبه يتم دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة كالتنمية المستدامة عند أعداد المخططات والبرامج القطاعية [54] فضلا عن مبدأ الوقاية والحيطة وما يقتضيه من أخذ الحذر من كل منتج أو سلعة لها تأثير سلبي على البيئة عند الشراء العمومي[55] .

ويظهر التأسيس القانوني لأولوية الاعتبار البيئي بشكل واضح في صفقات الاشغال حيث يشترط المشرع ضرورة انجاز دراسة التأثير على البيئة كرخصة مسبقة، بقصد تمكين الوالي المختص اقليميا أو الوزير المكلف بالبيئة من عدم تضرر البيئة من تلك الاشغال بقصد إحداث التوازن

---

[52] – بلال نوارة عربي باي يريد، سلطة قاضي الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية. دفاتر السياسة والقانون المجلد 13 العدد03 جوان 2021 ، ص107

[53] – صبرينة مراحي، د/نورة موسى، الصفقات العمومية البيئية كآلية قانونية حديثة لبناء شراكة بيئية في القانون الجزائري المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية المجلد 06 العدد01، سنة 2022، ص671

[54] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص95 –ص112

[55] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 36

بين سياسات التنمية الوطنية بمختلف أبعادها، وبين حماية المحيط الإيكولوجي، بما يسمح بالتوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، وهو ما يمكنه تفسيره بضرورة إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وهو التفسير الذي يستجيب لمراعاة قدرة الأجيال الحالية واللاحقة على تلبية حاجاتها.

كما يمكن التأسيس لمبدأ الترجيح في قوانين ترقية الاستثمار لاسيما قانون الاستثمار الجديد رقم: 18/22 والذي وضع على المستثمرين التزاما قانونيا بوجوب مراعاة المعيار البيئي طبقا للمادة 15 منه:"يجب على المستثمر أن يلتزم بما يلي:- السهر على احترام التشريع المعمول به والمعايير لاسيما منها تلك المتعلقة بحماية البيئة والصحة العمومية والمنافسة وشفافية المعلومات. و-تقديم كل المعلومات الضرورية التي تطلبها الادارة لمتابعة وتقييم تنفيد ها القانون."

وفي بعض التشريعات المقارنة تم الاعتراف صراحة بأولوية حماية البيئة في كل مراحل تنظيم الصفقات العمومية على أنه يجب أن تضمن صياغة المعيار البيئي عدم تعارضه مع الأهداف الأخرى للمشتريات العامة، على سبيل المثال من خلال تقييد المنافسة بشكل مفرط، فحتى، لو كانت هناك حرية كبيرة فيما يتعلق بتحديد المعايير ومع ذلك، لا يمكن أن تكون هذه الحرية كاملة لأن المشتري يجب أن يسترشد دائما بالرغبة في اختيار العرض الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية.

وفي هذا الاطار يفرض قانون المشتريات العامة الفرنسي المعدل والمتمم[56] على المصلحة المتعاقدة عند تحديد احتياجاتها أن تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طبقا للمادة.(L.2111-1)، غير أن هذا القانون لا يفرض طريقة ترجيح المعايير على المشتري العمومي، **حيث** يجب أن يظل حرا في تحديد ترجيح أكثر

[56]- لقد صدر المرسوم رقم 2022-767 المعدل لقانون المشتريات العامة الفرنسي في 3 مايو 2022 ويتضمن أحكاما جديدة تتعلق بمعايير المنح ومواصفاتها. حيث تم تعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمية في قانون المشتريات العامة تطبيقا للقانون رقم 2021-1104 المؤرخ 22 أغسطس 2021 ، المتعلق بالمناخ والقدرة على التكيف، والذي أدخل مادة جديدة وهي L. 3-1 في قانون المشتريات الفرنسي بموجبها "تشارك المشتريات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في إطار الشروط المحددة في هذا القانون " ينظر المرسوم رقم 2022-767 الجريدة الرسمية بتاريخ 3 ماي 2022 .عدد 767 2022 لسنة 2022 .

ملاءمة لمعيار بيئي، أو لمعيار آخر يميز القيمة الفنية للإمدادات أو الخدمات أو الأعمال، أو لمعيار السعر طبقا للمادة L.2152-7 من قانون الطلب العمومي الفرنسي. [57]

لذلك يجب أن تكون هذه المعايير على درجة عالية من العمومية والوضوح وغير مصحوبة بترجيح تمييزي مسبق، حتى يمكن الحفاظ على قابلية المقارنة بين العروض الأساسية، تحقيقا لكفاءة عملية الشراء وشفافية عملية المنح، ولا شك أنه من الصعب تجاوز حتمية الترجيح البيئي في عملية مقارنة العروض حتى لو أظهرت الإرادة التشريعية أنها متناقضة، ذلك أن من مقتضيات التنمية المستدامة الاخذ بعين الاعتبار إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل الإجراء وخاصة عند اختيار المتعامل وعند منح العطاء الأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية، حيث لا يقيد قانون الطلب العمومي من حرية السلطات المتعاقدة في تحديد موضوع العقد وبيان المواصفات الفنية دون أي عقبة تشريعية. [58]

وترتيبا على ما سبق يجب الاخذ بالمتطلبات البيئية في اختيار العروض، فإلى جانب معيار السعر، ومعيار القيمة الفنية، يجب أن يتيح المعيار البيئي ملاحظة الخصائص البيئية للعرض مثل استخدام الموارد المعاد تدويرها، والبصمة الكربونية، أو خدمة ما بعد الشراء العمومي أو العلامة البيئية [59] أو الوسم البيئي كوسيلة أو أداة من أدوات حماية البيئة، و وسيلة لترويج مفهوم

[57] -Voir : Peut-on instaurer un mécanisme de préférence visant à soutenir l'économie locale dans un marché public ? 28 septembre 2022 : . Available online Sur https://www-infos-marchesonline-com.translate.goog/faq/peut-on-instaurer-un-mecanisme-de-preference-visant-a-soutenir-leconomie-locale-dans-un-marche-public

[58]-Ann Lawrence Durviaux & Françoise Navez :Marchés publics et développement durable : quelles possibilités de prise en compte des particularités des entreprises d'économie sociale et socialement responsables ? . Available online https://popups-uliege-be.translate.goog/1784-6390/index.php?id=

[59]– يقصد بالعلامة البيئية ذلك الوسم الذي يصف منتوجا أو سلعة بأنها الأقل إضرارا بالبيئة من المنتجات المناظرة لها، وكان أول ظهور لها في ألمانيا عام 1978 كوسيلة لإصدار شهادة بأن منتج معين أفضل بيئيا من معظم المنتجات التي تنتمي إلى نفس الفئة. وهي لا تمثل شهادة فقط لجودة منتج معين بل تقدم أيضا معلومات عن مجمل دورة حياة المنتج. وقد توسع استعمالها بمبادرة من الاتحاد الأوروبي لتشجيع الترويج للمنتجات صديقة البيئة ابتداء من عام 1992. ومثالها منح علامات بيئية للمنتجات التي لا تحتوي مواد مدمرة لطبقة الأوزون، أو المنتجات التي يمكن أو يتم إعادة تدويرها، والمنتجات الأقل استهلاكا للطاقة. وهي تستهدف حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة والحد من استهلاك الموارد الطبيعية، كما تهدف الى خلق الوعي بين المستهلكين فيما يتعلق بالآثار البيئية لكل منتج أو سلعة يستخدمونها وهي في الحقيقة ليست علامة تجارية بحتة بل هي تهدف الى لفت الانتباه الى ميزة

الاستدامة في الإنتاج وفي أنماط الاستهلاك. وقد أضحت العلامة البيئية الدليل الذي يميز من خلاله المستهلك بما فيه المصلحة المتعاقدة بين المنتجات الصديقة للبيئة وغيرها من المنتجات المتداولة في الأسواق، وبالنتيجة تصبح العلامة التجارية البيئية المؤشر الأساسي لتحقيق رؤى التنمية المستدامة.[60]

وجدير بالإشارة انه بالرغم من أهمية الاعتماد على العلامات البيئية في اثبات المنتجات غير الضارة بالبيئة عند مرحلة اختيار العروض الاكثر تجانسا مع البيئة الا ان المشرع الجزائري لا يزال لا يوليها الاهمية التي تستحقها في أي مرحل من مراحل ابرام الصفقات، على أن مثل هذا الاهتمام بدأ يظهر في معالجة نفايات التغليف والذي صدر بموجبها مرسوم تنفيذي رقم 04/ 1999 المؤرخ في : 2004/07/19 يحدد كيفيات انشاء النظام العمومي لمعالجو نفايات التغليف وتنظيمه وسيره وتمويله ،و الذي اعتمد على علامة بيئية خاصة بها وهي علامة:" ECO-JEM " تكون تحت اشراف الوكالة الوطنية للنفايات. [61]

4- الأساس التنظيمي لمبدأ الترجيح البيئي.

بالنظر الى أهمية الصفقات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلبية لحاجيات المصالح المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات، من جهة وتأثيره المباشر على البيئة من جهة، فقد توالت المساعي الإيجابية لإثراء تنظيم الصفقات العمومية بالاعتبارات المرتبطة بالتنمية المستدامة،[62] فإذا علمنا أن جميع المشتريات العمومية لها دخل في التأثير السلبي على البيئة، فانه يمكن للحكومة تقليل الآثار البيئية لأنشطة الشراء العمومي من خلال تبني خيار الصفقات العمومية الخضراء، بحيث يمكن تضمين قلة التأثيرات كمعيار في اختيار المترشحين ضمانا لممارسات الشراء المستدامة، وعندها يصبح الشراء العمومي أعظم وسيلة للتحكم في النتائج البيئية عن طريق اختيار المنتجات والخدمات ذات التأثيرات البيئية الخفيفة،

المنتج البيئية، ينظر مهري آمال، اثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول ، رسالة دكتوراه في ا لعلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2 ، السنة 2017/2016، ص63 وما بعدها.

[60]- مطماطي راوية، العلامة االتجارية البيئية وأثرها على سلوك المستهلك الجزائري، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد07 العدد02، جوان 2019، ص94

[61] - سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص233

[62] - حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022، ص572

مثل مراعاة نسبة استخدام المياه والكهرباء[63] والوقود وإدارة النفايات.[64] فالسلطات العامة باعتبارها أحد أهم المستهلكين الرئيسيين للمنتجات والخدمات والأعمال، يمكن أن تقوم بدور حاسم في جعل الاستهلاك أكثر استدامة.[65]

وبالنسبة للجزائر المستقلة فقد تم تسجيل استبعاد المعيار البيئي في تنظيم الصفقات العمومية تغليبا لجوانب التنمية الاقتصادية على حماية البيئة، حيث كان الهدف هو تحقيق النمو والانعاش الاقتصادي دون مراعاة للاعتبارات البيئية، فلم يهتم أول قانون للصفقات وهو الامر رقم :90/67 بها وكذا المرسومين 82/ 145، و 431/91 وصولا الى المرسوم الرئاسي 250/02 واستمر اغفال مراعاة المعايير البيئية في منح الصفقات العمومية الى غاية 20008 عندما صدر المرسوم 338/08 والذي نص صراحة في المادة 14 على: «إلزامية إدراج الشروط المتعلقة **بحماية البيئة** في مجال الصفقات العمومية ضمن شروط دفتر المناقصة."[66] وهي المادة التي ألغيت في المرسوم 236/10 وأدمج مضمونها في المادة 56 منه، والمتعلقة بمعايير اختيار المتعامل المتعاقد في الفقرة الأخيرة منها التي سمحت للمصلحة المتعاقدة من امكانية استخدام معايير أخرى بشرط إدراجها في دفتر الشروط، كما نصت المادة62 منه على البنود المتعلقة بحماية البيئة بصفة صريحة ضمن البيانات الواجب ادراجها في كل صفقة ليظهر بعدها الاهتمام الفعلي والرسمي في المرسوم الرئاسي 247/15 والذي سمح بامكانية وضع عدة معايير في اختيار المتعامل الاقتصادي بموجب المادتين 78 و136 من المرسوم أعلاه.[67]

---

[63] – نعلم جميعا فوائد الكهرباء في تسهيل الحياة، ولكن التكلفة البيئية الهائلة الناتجة عن اختراع الكهرباء لم تكن متوقعة، فعملية توليد هذه الطاقة نتج عنها ملايين الأطنان من الكربون والانبعاثات الهوائية التي تؤدي لتلوث البيئة وزيادة الظروف الجوية القاسية التي تعاني منها البشرية، وذلك من بين أشياء أخرى كثيرة.

[64] -Environmental impact in procurement – goods and services procurement guide , 05 October 2022 ; Available online https://Environmental impact in procurement – goods and services procurement guidewww-buyingfor-vic-gov-au.translate.goog/environmental-impact-procurement-goods-and-services-procurement-guide?

[65] - United Nations Global Marketplace (UNGM) Gender Responsive Procurement. accessed on 20 June 2019 ; Available online : https://www.ungm.org/Shared/KnowledgeCenter/Pages/PT_GRP

[66] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 46

[67] – بوزيدي خالد، إدماج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مرجع سابق، ص424

حيث نصت المادة 78 المتعلقة بمعايير اختيار المتعامل المتعاقد في فقرتها الأخيرة، على معيار النجاعة المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما نصت المادة 95 على ضرورة ادراج البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة ضمن البيانات الواجب ادراجها في كل صفقة.[68] لتصبح بذلك التنمية المستدامة بندا أساسيا في الصفقة العمومية، وذلك طبقا للمادة 95 من المرسوم رقم 15-247 ، والتي نصت على الزامية تضمين الصفقة العمومية لبنود تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وهو التزام قانوني معزز للقيمة الملزمة للتنمية المستدامة في ابرام الصفقات العمومية لولا أن المنظم الجزائري أورده ضمن البيانات التكميلية، مما يجب معه تدارك في التشريع المرتقب لقانون الصفقات العمومي، ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة 78 من المرسوم 15-247 التي جعلت من معايير اختيار المتعامل المتعاقد تلك المعايير التي تحتوي على عناصر ذات طبيعة اجتماعية أو بيئية تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة. [69]

وبالإضافة الى ما سبقه كرس المرسوم الرئاسي 15-247 صراحة إدماج مبدأ التنمية المستدامة في موضوعين: أولهما في المادة 95 التي جعلت البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة من البيانات الواجب توافرها في كل صفقة عمومية، والمادة 98 التي أضافت المعايير المتعلقة بالتنمية المستدامة الى باقي المعايير المعتبر في اختيار المتعامل المتعاقد.[70]

ومعلوم أن قبل منح العقد الاداري يتطلب التحضير الجيد له من خلال الاعتماد على معايير متعددة تسمح بالتفريق بين العروض على أساس معايير أخرى غير السعر، حيث تقوم المصلحة المتعاقدة عند التعبير عن احتياجاتها بكل حرية تحديد الاحتياجات المستدامة، ووضع المواصفات **بإدراج** البنود التي لها بعد بيئي، بشرط أن تكون **معايير تقييم** واقعية حتى تصير بمجرد تضمينها في المواصفات **إلزامية**.[71]

---

[68] – صبرينة مراحي، د/نورة موسى، الصفقات العمومية البيئية كآلية قانونية حديثة لبناء شراكة بيئية في القانون الجزائري ص670

[69] – حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022، ص 581

[70] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص113

[71]-Répondre aux critères environnementaux et clauses environnementales dans les marchés publics ; 7 septembre, 2022 . Available online https://qualisatis-com.translate.goog/criteres-environnementaux-clauses-environnementales

وفي هذا الاطار يمكن ملاحظة أن مصطلح **الترجيح** قد ورد في المرسوم الرئاسي المتعلق بالصفقات العمومية صراحة بموجب المادة 72 منه، عند تحديد الجهة المختصة بالترتيب التقني للعروض، المنصوص عليها في المادة 71 من المرسوم عند تحديد العروض المقصاة وغير المؤهلة تقنيا. حيث تقوم لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض بدراسة العروض المالية للمتعهدين المؤهلين تقنيا، واختيار أحسن عرض بينها بناء على دفتر الشروط من حيث المزايا الاقتصادية وفقا لنص المادة 72، ونصها :" تقوم– لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض– طبقا لدفتر الشروط، بانتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، المتمثل في العرض:

ـ **الأقل ثمنا** من بين العروض المالية للمرشحين المختارين، عندما يسمح موضوع الصفقة بذلك. وفي هذه الحالة، يستند تقييم العروض إلى معيار السعر فقط،

ـ **الأقل ثمنا من بين العروض المؤهلة تقنيا**، إذا تعلق الأمر بالخدمات العادية. وفي هذه الحالة، يستند تقييم العروض إلى **عدة معايير** من بينها معيار السعر،

ـ الذي تحصل على أعلى نقطة استنادا إلى **ترجيح عدة معايير من بينها معيار السعر** ، إذا آن الاختيار قائما أساسا على الجانب التقني للخدمات.وفي حالة طلب العروض المحدود، يتم انتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، استنادا إلى ترجيح عدة معايير.

وفي حالة إجراء المسابقة، تقترح لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض على المصلحة المتعاقدة قائمة بالفائزين المعتمدين، وتدرس عروضهم المالية، فيما بعد، لانتقاء أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، استنادا إلى ترجيح عدة معايير.. ...وعندما يتعلق الأمر بالصالح العام، يمكن المصلحة المتعاقدة، أثناء كل مراحل إبرام الصفقة العمومية،إعلان إلغاء الإجراء و/أو المنح المؤقت للصفقة العمومية. ولا يمكن المتعهدين أن يطلبوا أي تعويض في حال عدم اختيار عروضهم أو في حال إلغاء الإجراء و/أو المنح المؤقت للصفقة العمومية." [72]

وفي نفس المنحى أدرج المشرع الجزائري كما سبق بيانه البنود البيئية في قانون الصفقات العمومية، حيث تبنى المشرع سياسة التدرج في ادماج البعد البيئي في مشاريع التنمية وفي عقود الصفقات العمومية اعتبارا على أن البيئة بعد من أبعاد التنمية المستدامة.[73] من خلال البيانات

[72]– عمار بوضياف، الصفقات العمومية في الجزائر ، ص 125.

[73] – عبد الله بخباز، اشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية المجلد 7، العدد1، سنة 2017، ص02

التكميلية والتي منها البنود المتعلقة بحماية البيئية.[74] حيث قام باستدراك منهجه التنموي تدريجيا بموجب المرسوم الرئاسي 250/02 [75] عندما أدمج البعد البيئي في الصفقات العمومية ضمنيا بموجب المادة 47 منه التي جعلت ضمن معايير اختيار المتعامين الاقتصاديين معايير أخرى والتي يدخل من ضمنها المعيار البيئي.[76] كما قام بالتأكيد عليه في سنة 2015 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 247/15 النافذ. [77] وهي النصوص التي تبرر صراحة ومباشرة لشرعنة اعتماد المعيار البيئي من طرف لجنة فتح الاظرفة والانتقاء كمرجح بين المترشحين الاحسن عرضا بيئيا.[78]

وخلاصة لهذا المبحث الاول يمكن القول بأن مسألة ادماج المعيار البيئي ضمن معايير الاختيار الفضلى في منح الصفقات العمومية أصبحت قضية محسومة قانونا وقضاء و لم تعد تقبل مناقشة حول مدى مشروعيتها في ظل التحولات الدولية نحو تبني مفهوم الاستدامة البيئية، ومن ثم فما على التشريعات الوطنية الى الشروع في مرحلة التكريس من خلال تعديل تشريعاتها وتنظيمتها بما يسمح بادخال الاعتبارات البيئية في مختلف مراحل ابرام الصفقات العمومية.

3- المبحث الثاني: ضوابط إدراج المعيار البيئي في الصفقة العمومية وضماناته

يصطدم تطبيق الصفقات العمومية الايكولوجية في الجزائر بحدود تلزم الاشخاص العمومية بالتوفيق بين احترام البيئة كمبدأ دستوري و دولي عام، وبين تكريس المبادئ الأساسية للصفقات العمومية المحددة طبقا للمادة 05 من المرسوم الرئاسي 247/15 بقوله على سبيل الالزام:"لضمان نجاعة الطلب العمومي والاستعمال الأحسن للمال العام يجب ان تراعي الصفقات العمومية مبادئ ...." لاسيما مبدأ عدم التمييز الذي نصت عليه المادة 54 فقرة 2 من قانون الصفقات والتي قيدت المصلحة المتعاقدة في تقييم المترشحين بالاستناد الى:"معايير غير تمييزية"، وهو ما يقتضي منع الادارة المتعاقدة من جواز وضع معايير للتفرقة بين المترشحين

[74] – شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية المجلد 34، العدد03، سنة 2021،ص1337

[75] – مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مرجع سابق، ص 45

[76] – بوزيدي خالد، إدماج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مرجع سابق، ص423

[77] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص154

[78] – مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مرجع سابق، ص 50

مثل المعيار المحلي، وهو ما يثير اشكالية مدى اعتبار المعيار البيئي معيارا تمييزيا حيث أنها تعتبر ضمنيا بمثابة قيود على ادراج البعد البيئي في الصفقة العامة، ولذلك يجب الجمع بينهما وعدم اغفالهما، فالاعتبارات البيئية واجب ادماجها في ظل احترام مبادئ ابرام الصفقات العمومية كإلزامية الشفافية وحرية الوصول للمترشحين مع ضرورة عدم التمييز بينهم.[79]

وخروجا من هذا التعارض التشريعي بين إعمال المعيار البيئي و حرية المنافسة وعدم التمييز قام المشرع الفرنسي بتتميم نص المادة الثالثة من قانون المشتريات العامة المتعلقة بالمبادئ الرئيسية للمشتريات العامة بمادة متممة جديدة لها وهي المادة L.3-1 ونصها: "تساهم المشتريات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل الشروط التي يحددها هذا القانون." كما نصت المادة L 3123-7-1 منه على أنه يجوز لسلطة الترخيص أن تستبعد من إجراءات منح عقد الامتياز الأشخاص الذين... غير قادرين على تقديم خطة العناية الواجبة للسنة المعنية. ولا يمكن أن يكون هذا الاعتبار من قبيل تقييد المنافسة أو جعل أداء الخدمة صعبا تقنيا أو اقتصاديا[80]. وفي ألمانيا اعتمد المشرع الألماني على تقنية الصفقات العمومية الخضراء، التي تختار السلطات العمومية من خلالها موردي السلع والخدمات وفقا لمعايير صديقة للبيئة، وليس فقط على أساس السعر، حيث يتم استثمار الصفقات العمومية في المساهمة الايجابية للتخلص من الكربون من الاقتصاد، لأنها تسمح لها للحد من الأثر البيئي لمشترياتها؛ لتهيئة ظروف سوقية مواتية للتكنولوجيا والمنتجات والخدمات الخضراء؛ و أن تصبح نموذجا يقتدى وتعتزم الحكومة تعزيز المعايير البيئية في مجال المشتريات العامة، ولا سيما تلك المتعلقة بكفاءة الطاقة والحد من النفايات والبصمة الكربونية للمشاريع العامة.

---

[79] – بلمليابي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص230

[80] – وهذا ما يسميه المشرع الفرنسي بخطة اليقظة طبقا للمادة **L. 2141-7-1** جديدة من قانون المناخ " –يجوز للمشتري أن يستبعد من إجراءات الشراء الأشخاص الذين لا يوفون بالالتزام بوضع خطة يقظة تشتمل على التدابير المنصوص عليها في نفس المادةL. 225-102-4، للسنة التي تسبق سنة نشر السوق ، تقيد المنافسة أو تجعل من الصعب تقنيًا أو اقتصاديًا أداء الخدمة ."

وهنا لابد من تدعيم مبادئ الصفقات العمومية بمبدأ المعايير البيئية ضمن المادة 05 على نحو ما فعل المشرع التونسي في المادة 06. وعدم الاكتفاء بدراجه ضمن بنود عقد الصفقة[81] ومثل ما توجه الى المشرع الفرنسي في آخر تعديل له في قانون المشتريات العامة بموجب قانون المناخ والمرونة 1104/2021. وقد اعتمد القانون المغربي على مقاربة الصفقات الخضراء من خلال النص على احترام البيئة وأهداف التنمية المستدامة ضمن المبادئ الاساسية للصفقات العمومية بموجب المرسوم 139/13 المؤرخ في :20 مارس 2013 بموجب المادة الثالثة منه.

1-3 أولا –نطاق ادماج المعيار البيئي في مراحل ابرام الصفقات العمومية.

سبق بيان تأثر قانون الصفقات بمفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاث والتي منها الاعتبارات البيئية، حتى يتم تكريسها في مختلف مراحل الصفقات العمومية رغم وجود معوقات عملية حالت دون اعتبارها التزاما قانونيا للمصلحة المتعاقدة وانما مجرد التزام تعاقدي وأخلاقي لا يرقى الى منافسة معيار السعر، مما يقتضي البحث عن مرجح له، والذي يتمثل في التنمية المستدامة والذي يعتمد على اعتبار البيئة تراث يجب نقله الى الاجيال القادمة سليما وملائما للاستمرارية بكيفية تكون التنمية متناسقة مع ضرورة حماية البيئة.[82]

وهو ما يترتب عليه تخصيص بنود تتعلق بإدماج الاعتبارات البيئية عند اعداد المخططات والبرامج القطاعية والتي منها مجال الصفقات العمومية في مختلف مراحلها لاسيما عند تقييم وتقدير القدرات التقنية للمترشحين، وعند اختيار معايير انتقاء العروض بناء على العلامات البيئية، وعند تنفيذ الصفقة، على أن الادماج قد تعتريه معوقات من بينها عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالخصائص البيئية للسلع والمنتجات فضلا عن عدم تخصص لجان الفتح والانتقاء في المجال البيئي،[83] بحيث يمكن إدماج البعد البيئي في العديد من مراحل إبرام الصفقات العمومية على النحو التالي: [84]

[81] – رحمان راضية، قراءة حول مدى إدراج البعد البيئي في عقود الصفقات العمومية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34 العدد 1، 2020. ص 106

[82] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 91

[83] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 103

[84] – لقرف سامية، آليات إدماج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية تاريخ الولوج:" 2023/04/14 على الرابط
http://www.juristes-environnement.com/article_detail.php?id=2457

1–عند التحديد المستدام للحاجات:

يعتبر تحديد الاحتياجات أول مرحلة تقوم بها المصلحة المتعاقدة عند الإعداد للصفقة العمومية.[85] وابتداء من هذه المرحلة يمكن لها أن تؤثر تعطي لحماية البيئة الأولوية في الشراء العمومي، إذ يمكنها إدماج الشروط البيئية التقنية في حاجاتها. وهي في ذلك تتمتع بحرية كاملة لأخذ الاعتبارات البيئية في التفضيل والترجيح، واختيار منتج أو خدمة تحترم البيئة، بحيث يمكنها أن تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان على أفضل وجه بالنظر الى"الضرر البيئي" للمنتج أو الخدمة.[86] :

و تخضع حاجات المصالح المتعاقدة، مهما تكن مبلغها، لأحكام المادة 27 من المرسوم التنفيذي 15-247، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في ذات المرسوم :"تحدد حاجات المصالح المتعاقدة الواجب تلبيتها، مسبقا، قبل الشروع في أي إجراء لإبرام الصفقة عمومية. ويحدد مبلغ حاجات المصالح المتعاقدة استنادا إلى تقدير إداري صادق وعقلاني حسب الشروط المحددة أدناه.

يجب إعداد الحاجات من حيث طبيعتها ومداها بدقة، استنادا إلى مواصفات تقنية مفصلة تعد على أساس مقاييس و/أو نجاعة يتعين بلوغها أو متطلبات وظيفية.

ويجب أن لا تكون هذه المواصفات التقنية موجهة نحو منتوج أو متعامل اقتصادي محدد.

عندما ترخص المصلحة المتعاقدة، فيما يخص الخدمات المعقدة تقنيا وفق الشروط المحددة والمضبوطة في دفتر الشروط، فإنه يمكن للمتعهدين تقديم بديل أو عدة بدائل للمواصفات التقنية، ويجب النص على كيفية تقييم وتقديم بديل أو عدة بدائل للمواصفات التقنية في دفتر الشروط، كما يجب تقييم كل البدائل المقترحة.

في حالة حاجات جديدة يمكن للمصلحة المتعاقدة إما ابرام ملحق، طبقا للمواد 135 إلى 139 من المرسوم 125-247 وإما إطلاق إجراء جديد.

---

[85] – شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية المجلد 34، العدد03، سنة 2021، ص1342

[86] -Rôle des considérations environnementales dans la passation des marchés publics : COMMUNICATION INTERPRETATIVE - 4 JUILLET 2001 - COMMISSION DES COMMUNAUTES EUROPEENNES . Available online https://www-lemoniteur-fr.translate.goog/article/role-des-considerations-environnementales-dans-la-passation-des-marches-publics.

يمنع تجزئة الحاجات بهدف تفادي الإجراءات الواجب اتباعها وحدود اختصاص لجان الصفقات المنصوص عليها"

ومن بين أمثلة الشروط البيئية اشتراط استخدام المواد ذات المصادر الحيوية على نحو ما نصت عليه المادة **1-7-**3123 L:"تأخذ المشتريات العامة في الاعتبار على وجه الخصوص الأداء البيئي للمنتجات، ولا سيما طبيعتها البيولوجية، في مجال تشييد المباني أو تجديدها، يأخذ في الاعتبار متطلبات مكافحة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخزين الكربون ويضمن استخدام المواد أو المواد المعاد استخدامها من الموارد المتجددة. " وهي المادة التي تحتاج في تطبيقها الى امكانيات وتكنولوجية بيئية ولذلك حدد المشرع فرنسا لها أجلا، وذلك اعتبارًا من 01 يناير 2030، يتم استخدام المواد ذات المصادر الحيوية أو منخفضة الكربون في ما لا يقل عن 25٪ من عمليات التجديد والإنشاءات الرئيسية في ظل النظام العام .

وما يلاحظ على المنظم الجزائري في هذا الصدد إغفاله النص على مراعاة أهداف التنمية المستدامة عند تحديد الحاجيات، مثل ما فعل المشرع الفرنسي والتونسي حيث جاءت صياغة المادة 27 من المرسوم 247/15 في غاية من العموم دون إشارة الى البعد البيئي لا في مرحلة الاحصاء ولا في مرحلة التحليل ولا حتى في مرحلة ضبط وتحديد الحاجة.[87]

كما يجب مراعاة الاعتبارات البيئية عند دراسة مدى تأثير المشروع على البيئة من خلال القيام بدراسات عن مدى نجاعة وملائمة المشروع للتنمية المستدامة تطبيقا لمبدأ الوقاية والحيطة حماية لصحة الانسان وبيئته الطبيعية من الاضرار المتوقعة، حيث لايتم الشروع في المشروع الا بعد تحقيق عمومي شامل يستوجب اصدار رخصة.

ولا شك أن ادماج البعد البيئي في الصفقات العمومية سيكون مكلفا ماديا، حيث يجب على السلطة المتعاقدة أن تأخذ بعين الاعتبار زيادة التكلفة عند تحديد احتياجات صديقة للبيئة، وهو ما قد يشكل إعاقة عند التقدير في ظل عدم وجود نصوص تنظيمية تحدد بدقة قائمة السلع والموارد الضارة بالبيئة، الامر الذي جعل المشرع ينص على خيار البدائل البيئية عند التنفيذ.

[87] – صبرينة مراحي، د/نورة موسى، الصفقات العمومية البيئية كآلية قانونية حديثة لبناء شراكة بيئية في القانون الجزائري مرجع سابق ص672

وبقراءة نص المادة27 المتعلقة بضرورة التحديد المسبق للاحتياجات العامة وتفسيرها تفسيرا موسعا: "يجب إعداد الحاجيات من حيث طبيعتها **ومداها** بدقة استنادا الى مواصفقات تقنية مفصلة ..." فيلاحظ أن المنظم الجزائري لم يحدد مضمون المواصفات التقنية تاركا المجال واسعا للادارة وفقا لسلطتها التقديرية التي على أساسها تحدد حاجياتها"[88]، فلفظ "مداها" يحمل مفهوما أوسع في اعتبار المعيار البيئي ضمن المواصفات التقنية.[89] مما يمكن معه اعتباره كمرجح تقني يمكن تفسيره من خلال منح الادارة ضمنيا تحديد احتياجاتها مسبقا والتي منها مراعاة الضابط البيئي.[90] كما أن هذا التحديد مرتبط بمرحلة التفكير والتحضير للصفقة مما يجعله مرتبط بثقافة المسير في مراعاة البعد البيئي في عقوده التي يبرمها مع المتعاملين الاقتصاديين، وهو بذلك التزام أخلاقي غير ملزم، ويحتاج الى نص ملزم على نحو ما فعل المشرع الفرنسي في قانون المناخ والمرونة رقم: 2021/1104، عندما جعل احترام المعيار البيئي مبدأ ملزما للسلطة المتعاقدة عند تحديد احتياجاتها. ومع ذلك تبقى هذه المعايير ليست إلزامية، ولكن يتم تشجيعها بشدة. وتفضيلها عند اعداد دفاتر الشروط.[91]

2–عند إعداد دفاتر الشروط والملاحق.

من أهم مراحل إبرام الصفقات العمومية مرحلة إعداد وتنظيم دفتر الشروط والذي يجب أن يحضى بالأهمية التي تناسب دوره كموجه ومؤطر لكافة مراحل الصفقة العمومية، حيث تعتبر عملية اعداده بطريقة سليمة وقانونية نجاح المصلحة المتعاقدة في تلبية احتياجاتها بأحسن التكاليف وأفضل الشروط[92] حيث توضح دفاتر الشروط المحينة دوريا، الشروط التي تبرم بها الصفقات العمومية، وتبين الالتزامات التعاقدية مع الادارة ولا يمكن التفاوض في مضمونها بحيث

[88] – خضري حمزة، آليات حماية المال العام في اطار الصفقات العمومية، دكتوراه جامعة الجزائر 1، 2014–2015، ص 23

[89] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير جامعة وهران ،السنة 2018/2017 ص122

[90] – شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد03، سنة 2021، ص1344

[91] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص213

[92] – صبرينة مراحي، د/نورة موسى، الصفقات العمومية البيئية كآلية قانونية حديثة لبناء شراكة بيئية في القانون الجزائري مرجع سابق، ص673

يجب قبولها أو رفضها اجماليا، مما يجعلها بمثابة عقد اذعان بالنظر الى الأهمية الكبرى لها في تحديد الجوانب التقنية الخاصة بمضمون الصفقة[93]

وعليه تمثل دفاتر الشروط الجانب الشكلي المهم في الصفقات العمومية، باعتباره تعبير عن مضمون الطلب العمومي الذي تحدد فيه المواصفات الفنية والتأثيرات التي يجب تفاديها، إذ يمكن للإدارة ادماج البعد البيئي في الصفقة لاسيما في صفقة الاشغال حيث الاثر البيئي واضح فيها ولا يمكن جبره بسهولة،[94] وكان الاجدر بالمنظم الجزائري تعميم شرط تقديم دراسة مدى التأثير على البيئة على كل أنواع الصفقات وعدم قصرها على صفقات الأشغال على نحو ما تبناه المشرع الفرنسي بموجب قانون المشتريات العمومية لسنة 2016 بموجب المادة العاشرة منه والتي وسع من مجال دراسات التأثير على البيئة الى مختلف السلع والمنتوجات والخدمات.[95]

كما أن المشرع خصص في باب اختيار المتعامل الاقتصادي ضرورة احترام معايير النجاعة المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي منها الحث على عدم التلوث، واستعمال مواد صديقة للبيئة، والحد من إزالة الغابات.[96] وهي تشتمل على الخصوص، ما يأتي:[97]

أ-**دفاتر البنود الإدارية العامة** CCAG المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال واللوازم والدراسات والخدمات الموافق عليها بموجب مرسوم تنفيذي[98] وهو حاليا المرسوم التنفيذي رقم: 119/21 المؤرخ في: 20 ماي 2021 الذي جاء تطبيقا للمادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 الذي يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام. وهي تعتبر

[93]- بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص47

[94] - شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص1334

[95] - سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ص233.

[96]- مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مرجع سابق، ص41

[97]- بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 48

[98] -كان أول قرار يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الاشغال الخاصة بكل مشاريع البناء والاشغال العمومية و النقل بما فيها الري لوزير تجديد البناء و الاشغال العمومية و النقل مؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1964 يتضمن الموافقة على دفتر الشروط الإدارية العامة. وقد تم الغاء هذا القرار الوزاري ضمنيا بمفعول الامر 90/67 المؤرخ في 1967/06/17 المتضمن قانون الصفقات العمومية، وأخيرا صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-219 المؤرخ في 20 مايو 2021 يتضمن الموافقة على دفتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال، في انتظار استصدار مشاريع مراسيم تنفيذية لدفاتر بنود إدارية عامة تختص بالدراسات وآخر بالخدمات، وآخر لاقتناء اللوازم استجابة للمادة 26 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام نظرا لاختلاف الطلب العمومي في طبيعته.

الضابط والموجه للعلاقة بين صاحب المشروع والمتعامل المتعاقد قصد انجاز طلب عمومي معين، ويشمل على مجمل الاحكام الإدارية المطبقة على الصفقات العمومية بما يحقق إنجاز مشاريع في أقل وقت ممكن و بأجود نوعية و بأقل تكلفة ..

ب- **دفاتر الشروط التقنية المشتركة CPT** : و تشتمل على مجموعة الاحكام و الترتيبات التقنية المطبقة على جميع الصفقات العمومية التي تكون من نوع واحد ، وتتم المصادقة عليها بقرار من الوزير المعني، على أن لا تخالف ولا تخرج عن أحكام دفتر الشروط الإدارية العامة .

ج- دفاتر التعليمات الخاصة CPS : وهي دفاتر أكثر تخصصا لأنها تحتوى على الشروط الخاصة بكل عقد يراد ابرامه، ومن ثم فهي تستهدف إكمال النقص الذي قد يكون في دفاتر الشروط الإدارية العامة أو دفاتر الشروط المتعلقة بنوع واحد من العقود. وفي الفصل الأول المتعلق بتحضير و تنظيم الورشة ألزمت المادة 21 منه المقاول بمراعاة الاضرار التي من شانها أن تؤثر على جودة البيئة خلال انجاز الأشغال، مع ضرورة اتخاذ كل تدابير التسيير البيئي، وفي اطار نظام الورشات نصت المادة 25 منه على وجوب الامتثال لكل انظمة وتعليمات السلطة المختصة.

وأما الملحق الذي يمكن للمصلحة المتعاقدة أن تلجأ اليه فهو وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة هدفها زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل بند أو عدة بنود تعاقدية بشرط على تؤثر على توازن الصفقة وان لا تغير موضوع الصفقة او مداها، وفي هذا الاطار يمكن للمصلحة المتعاقدة ادراج المعايير البيئية في دفاتر الشروط والملاحق، حيث نصا المادة 95 من المرسوم 15-247 على وجوب أن تشير كل صفقة عمومية على البنود المتعلقة بحماية البيئة، بحيث يجب على للمصلحة المتعاقدة أن تحرص على ادراجها في مرحلة ابرامها أو عند تنفيذها، كما نصت المادة 78 على عدم معايير يمكن الاعتماد عليها في اختيار المتعامل المتعاقد في تقدير أحسن عرض من الناحية الاقتصادية، وذكرت منها معيار النجاعة المتعلقة بالتنمية المستدامة والتي منها النجاعة المتعلقة بالبيئة بشرط ان تكون مدرجة في دفترا لشروط الخاص بالدعوة للمنافسة وبالنسبة لإدراج المعيار البيئي في الملحق التابع للصفقة فانه طبقا للمادة 136 من قانون الصفقات يمكن للمصلحة

المتعاقدة اللجوء اليه في جميع الحالات والتي منها توصلها الى أن هناك اضرار بالبيئة من قبل المتعامل المتعاقد اثناء تنفيذ الصفقة.[99]

وبالنتيجة ستصبح المعايير الخضراء بمثابة معايير تأهيل الزامية أو معايير منح حيث يكسب العرض ذو المعايير البيئية العالية نقاطا اضافية مقارنة بالعروض الاخرى، على انه من المهم كضمانة عملية لسياسة بيئية فعالة، أن تقوم السلطة المتعاقدة بتحديد معايير خضراء دقيقة وشفافة وكافية وفقا لبعض الأهداف البيئية المحددة مسبقا. ومثالها قانون الصفقات العمومية التونسي الامر 1039 لسنة 2004 والذي خصص قسما للصفقات العمومية المستدامة من خلال تأسيسه لأول مرة لفكرة **دفتر شروط ايكولوجي** حيث يتم تقييم العروض المتقدمة للطلب العمومي على أساس أربعة معايير، لكل معيار 25 نقطة بالمساواة بين المعيار البيئي وباقي المعايير الثلاث، و عند مرحلة اختيار المتعاملين تم اقتراح أربعة معايير منها 25 نقطة للمعيار المتعلق بالتسيير الايكولوجي بالمساواة بينه وبين باقي المعايير الاخرى.[100]

3 – عند دراسة التأثير على البيئة

يمثل مصطلح "التأثير على البيئة "عنصرا هاما في تكريس العلاقة بين قانون البيئة والصفقات العمومية فهو اجراء إداري وقائي ملزم، مضمونه معرفة أثر المشروع على السكان ومختلف الانظمة البيئية الحيوانية والنباتية والمحمية، بموجبه تخضع كل مشاريع الاشغال والتجهيز والمنشآت الى دراسة ملائمة مرفقة من طرف مكاتب دراسات معتمدة من طرف وزارة البيئة تسمح بتقدير وتقييم الآثار على البيئة قبل منح الترخيص بمباشرتها، حيث يقدم صاحب المشروع فيها وصفا دقيقا للحالة الأصلية للموقع وبيئته، كما يقدم البدائل المتاحة والجهود المنتظرة لإزالة كل ما يضر بالبيئة على أساس مبدأ الاحتياط البيئي.[101]

وتتمثل أهمية دراسة مدى التأثير على البيئة باعتبارها أداة لتجسيد الطابع الوقائي للصفقة العمومية في حماية البيئة، تضاف الى مختلف الأدوات الوقائية مثل دراسة الخطر، ونظام الترخيص، ونظام التصريح، ونظام الحظر، وفي قانون الصفقات العمومية لا يخلو من أن النص على حرية المصلحة المتعاقدة من تحديد الاحتياجات البيئة في الصفقة العمومية، والتي يجب

[99]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 51

[100] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 152 وما بعدها.

[101]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص 60

ادراجها في دفاتر الشروط وبالنتيجة يجب ان تستهدف المصلحة المتعاقدة تحقيق اهداف اقتصادية بأقل الأضرار البيئية. [102]

وهو التزام قانوني بموجب قانون حماية البيئة 10/03 طبقا للمادة 15 منه، والتي ألزمت مشاريع التنمية وكبرامج البناء التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا على البيئة بتقديم دراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة بحسب طبيعة الاشغال المتوقعة ودرجة خطورتها وتأثيرها على البيئة وفقا للمرسوم التنفيذي145/07 فالمشاريع الأقل خطورة بيئية تخضع لترخيص الوالي المختص إقليميا لموجز التأثير، وهي دراسة أقل صرامة من دراسة مدى التأثير على البيئة التي يوافق عليها الوزير المكلف بالبيئة مثل مشاريع بناء مدن جديدة أو إنجاز طرق سريعة أو بناء مطارات أو سدود. وبالنظر الى تقنيته الدقيقة تكلف بإعداده مكاتب دراسات وتقوم الجهة المختصة بمنح الترخيص بفتح تحقيق عمومي لدعوة الغير لإبداء رأيه في المشروع وآثاره المتوقعة على البيئة، عن طريق التعليق والنشر مع تعيين محافظ محقق يكلف بالسهر على احترام اجراءات التعليق والنشر وجمع كل المعلومات والآراء المحتملة حول المشروع وتحريرها في محضر لتقدم لصاحب المشروع عند الاقتضاء لتقديم جوابه. [103]

وعموما لا تمنع النصوص التشريعية و التنظيمية المنظمة للصفقات العمومية إدراج شروط بيئية في عمليات الطلبات العامة من خلال التركيز على البنود البيئية في انجاز الصفقة مثل اقتناء مواد غير ضارة بالبيئة. [104] وهي بذلك تشكل التزاما مزدوجا تعاقديا وتنظيميا معا، باعتبار ان المصلحة المتعاقدة تبرها بصفة انفرادية ولها صلاحية تعديلها دون موافقة التعاقد معها ولكنها في نفس الوقت تحتاج لى عقد موافقة حتى تكون ملزمة للمتعاملين معها وفقا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين. [105]

و بالتالي للمصالح المتعاقدة الحرية في اشتراط أشغال بناء تحترم الابعاد البيئية كاشتراط في صفقة وضع الألواح الشمسية في بناء مجمع سكني، و اشتراط استعمال طاقات متجددة أو

[102] – بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص194

[103] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017، ص 63

[104] – مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري مرجع سابق، ص 46

[105] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص222

اشتراط مواد بناء ليس لها تأثير سلبي كبير و تكون قابلة للاسترجاع .[106] واشتراط أن تكون العمارات الخضراء تستجيب للحماية المميزة.

فطريقة الترجيح البيئي، تسمح بإعطاء أفضلية للعروض التي تراعي الاعتبارات البيئية، وتقدم أفضل حماية للبيئة حالا ومآلا، والتي منها اشتراط التأهيل البيئي للمترشحين من خلال التأكد من القدرات المهنية لهم والفنية. [107]

ومن ثم فلا مانع أمام المصلحة المتعاقدة من امكانية اتخاذ القرار في وضع المعيار البيئي في الوضع الأولي من خلال ارفاق بمعامل قوي للمترشح أو في وضعه في مرتبة مرتفعة، وبذلك تتحكم المصلحة المتعاقدة في اختيار المترشح الذي يأخذ بالحسبان المظاهر البيئية[108]ومنها أيضا اشتراط الخبرة البيئية للمتعامل والتي يمكن ان تكون معيارا حاسما في بعض الصفقات التكنولوجية أو الفنية كأشغال محطة رمي النفايات أو صرف المياه أو عقود المحروقات[109]

وفي فرنسا كما سبق بيانه صدر القانون رقم 2021-1104 المؤرخ في 22 أوت 2021 بشأن مكافحة تغير المناخ وتعزيز المرونة في مواجهة آثاره [110]، والذي حدد ثلاث سنوات من إصدار هذا القانون، كأجل لتقديم الحكومة إلى البرلمان تقريراً يقيِّم مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية في المشتريات العامة من قبل المشترين الذين اعتمدوا المخطط المذكور في الفقرة الأولى من المادة 3- 2111 L من قانون المشتريات العامة [111].

وفي هذا الاطار نص هذا القانون الجديد على **مبدأ جديد** في قانون الطلب العمومي يتعلق **بأهداف التنمية المستدامة** بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طبقا للمادة1-L3من

---

[106]- بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص71

[107]- مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري اطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص 45

[108]- بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص218

[109]- شوقي سمير ، بن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية مرجع سابق، ص1348

[110]- قدم قانون مكافحة تغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف مع آثاره إلى مجلس الوزراء في 10 فبراير 2021 ؛ واعتمد من قبل الجمعية الوطنية في 4 مايو 2021 ؛ و من قبل مجلس الشيوخ في 29 يونيو 2021؛ ليعتمد اعتمد نهائيا في 20 يوليو 2021 ؛ ويصدر في 22 أغسطس 2021 لينشر في الجريدة الرسمية رقم 196 بتاريخ 24 أغسطس 2021 مع الاشارة أن معظم الأحكام المتعلقة بالمشتريات العامة لن تدخل حيز التنفيذ إلا في تاريخ محدد بموجب مرسوم وعلى أبعد تقدير بعد فترة خمس سنوات من نشر القانون.

[111] -LOI n° 2021-1104 du 22 août 2021 portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets .

قانون المشتريات العامة يضاف إلى مبادئ حرية الوصول والمعاملة المتساوية وشفافية الإجراءات، كما انه طبقا لمعايير الاختيار المحددة في المادة(L.2152-7) فانه يجب على المشتري العمومي **اختيار معيار بيئي واحد على الأقل**. على أن يطبق هذا الحكم الجديد في موعد لا يتجاوز 5 سنوات بعد صدور القانون أي 23 أغسطس 2026 ، كما أنه طبقا للمواصفات الفنية (L.2111-2) من قانون الطلب العمومي فانه يجب أن تأخذ المواصفات الفنية **بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة** في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. على أن يدخل هذا الحكم حيز التنفيذ في موعد أقصاه 23 أغسطس 2026. كما أضاف القانون الجديد التزاما جديدا يتعلق بمراعاة الاعتبارات البيئية(L.2112-) في شروط التنفيذ [112].

4–مراعاة أهداف التنمية المستدامة في المواصفات الفنية

تعتبر التنمية المستدامة أداة الترجيح البيئي لتوطيد العلاقة بين الصفقات العمومية والبيئة، من خلال إدراج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل إجراء الصفقات العمومية، حيث نص قانون المشتريات العامة على الالتزام بمراعاة أهداف التنمية المستدامة في مرحلة تحديد طبيعة ومدى حاجة المشتري أو سلطة الترخيص .يمتد هذا الالتزام إلى مرحلة إضفاء الطابع الرسمي على الحاجة من خلال المواصفات الفنية (المادتان L. 2111-2 .وL. 3111-2 وبالتالي يتم تجسيد الالتزام بإدخال الاعتبارات البيئية في أقرب وقت، مع مراعاة الخصائص البيئية للعرض في معايير المنح، زفقا لما نصت عليه المادتان L. 2111-1 و L. 3111-1 .من قانون المشتريات العامة قد حددتا بالفعل مبدأ عامًا يتم بموجبه "تحديد طبيعة ومدى الاحتياجات التي يتعين تلبيتها قبل بدء عملية التشاور مع الأخذ في الاعتبار مراعاة أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية "

كما تم تعديل المادتين5-3124 .L 7-2152 .L من قانون المشتريات العامة حيث اضيفت الى المادة 7-2152 .L فقرة جديدة "يأخذ معيار واحد على الأقل من هذه المعايير في الاعتبار الخصائص البيئية للعرض" كما اضيف الى المادة5-3124 .L عبارة: "بالنسبة

[112] - Loi Climat : marchés publics, infractions environnementales et écocide. Quels impacts pour les entreprises ? 09 septembre 2021 Available online https://www-fntp-fr.translate.goog/infodoc/juridique-marches/marches-publics-et concessions/passation/loi-climat-marches-publics?

لعقود الامتياز التي لا تمثل عقود امتياز دفاع أو أمني، يأخذ أحد هذه المعايير على الأقل في الاعتبار الخصائص البيئية للامتياز. "

حيث اصبحت المادة L. 2112-2 من قانون المشتريات العامة المعدل تنص على أنه يجب على المشترين أن ينصوا بشكل إلزامي في عقودهم العامة على شروط التنفيذ مع مراعاة البيئة وبالمثل، فإن المادة L 3114-2 المعدلة تتطلب مراعاة الاعتبارات البيئية في شروط أداء عقود الامتياز.

وعليه فالصفقات العمومية، بإمكانها الأخذ بالاعتبارات المرتبطة بحماية البيئة، على شرط أن تكون مرتبطة بموضوع الصفقة، ولا تمنح للمصلحة المتعاقدة حرية غير مشروطة للاختيار، والتي تسمح بإدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية لتحقيق التنمية المستدامة. [113]

5- كيفيات ترجيح المعيار البيئي بين معايير اختيار العروض الاحسن من الناحية الاقتصادية

سبق بيان المقصود بالترجيح البيئي وبقي تحديد كيفيات ادراجه وترجيحه على مختلف معايير الانتقاء الاخرى سواء منها معايير انتقاء المترشحين ومعايير اختيار العروض، حيث تقوم المصلحة المتعاقدة بممارسة الرقابة الصارمة على مدى قدرة المؤسسة المترشحة على انجاز الصفقة من خلال تتبع الوضعية التقنية والمالية للمترشحين وكذا القدرات المهنية حيث يمكن للمصلحة المتعاقدة اخضاع انتقاء المترشحين لاحترام المعيار البيئي، بدءا من مرحلة اختيارها لنمط طلب العروض المحدود، حيث يمكن لها القيام بترتيب المترشحين وقبول الذين يقدمون أكبر قدرات بيئية في تنفيذ الصفقة لاسيما في الصفقات التي تتطلب خصوصية معرفة الأثر البيئي للصفقة، وبالنتيجة يمكن أن تقدم المصلحة المتعاقدة على إقصاء أولي لكل من لم يقدم مهارة بيئية بالنسبة لصفقات الدراسات والعمليات ذات الاهمية الخاصة، بخلاف طلب العروض المفتوح فان المصلحة المتعاقدة ليس لها سلطة اللجوء الى الاقصاء الاولي لعدم اشتراطه في دفتر الشروط، ومن ثم يستطيع أي مترشح مؤهل أن يقدم تعهدا، و بين النمطين هناك نمط ثالث نص عليه المرسوم الرئاسي15-247 في المادة 44 منه يتعلق بطلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا

[113]- شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 34، العدد03، سنة 2021، ص1330

مؤهلة تحددها المصلحة مسبقا قبل اطلاق الاجراء مع تقديم تعهد، بشرط أن تكون متناسبة مع طبيعة وأهمية المشروع.[114]

وفي هذا الاطار يتعين على المصلحة المتعاقدة ان تتأكد من قدرات المترشحين والمتعهدين التقنية والمهنية والمالية قبل التقييم التقني للعروض المترشحة، كما يمكنها استعلام أي جهة مختصة بكل وسيلة قانونية عن قدرات المتعهدين خاصة تلك الجهات التي تمسك بطاقات وطنية للمتعاملين الاقتصادين، وفي جميع الاحوال لابد من تبرير الترجيح بين المترشحين وتعليله عند كل رقابة تمارسها أي سلطة مختصة، وهو التعليل الذي يجب أن يتأسس على معايير غير تمييزية لها علاقة بموضوع الصفقة ومتناسبة مع مداها طبقا للمواد:53 ،54،56،60من المرسوم الرئاسي 15-247. وهي بذلك تعتبر المحرك الاساسي لإجراءات ابرام الصفقات العمومية مما يتوجب على المصلحة المتعاقدة التعبير على نيتها حول أي معيار من معايير الاختيار ستعتمد أساسا لاختيار المتعامل المتعاقد.[115]

وترتيبا على ما سبق تظهر أهمية مرحلة الموازنة بين المتعاملين المتعاقدين في تفضيل المعيار البيئي وترجيحه بناء على معايير معللة قانونا تتعلق أغلبها بمدى القدرة التقنية البيئية التي يتم اثباتها بشهادات النوعية التي تسلمها هيئات مستقلة متخصصة في مجال التسيير البيئي وطبقا للمادة 45 يتعين على المصلحة المتعاقدة التأكد من قدرات المترشحين والمتعهدين التقنية والتي يمكن أن يكون من ضمنها القدرات التقنية في المجال البيئي.[116]

وبالنسبة للمرجح البيئي عند مرحلة الاختيار بين العروض، فزيادة على المقارنة بين الاسعار المعروضة بإمكان المصلحة المتعاقدة بطريقة غير مباشرة أن تعتمد على معايير ذات طبيعة بيئية خالصة حسب طبيعة كل صفقة وهي في ذلك تملك سلطة في تحديد معايير الاختيار بالاستناد الى مدى تعقيد الصفقة والحاجة الى الخبرة التقنية في منحها.[117]

، وفي هذا الاطار يمكن استثمار بعض التجارب الاوروبية في الترجيح البيئي من خلال الاحتكام لقاعدة" مقترب مسار حياة المنتوج" من خلال أخذ معايير النجاعة في مجال حماية

[114]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص132

[115] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 284

[116]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص135

[117] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 286

البيئة مثل حساب تكاليف الصيانة والاستغلال واضافتها لسعر العرض عند تقدير التكلفة الاجمالية والتي يجب ان تأخذ بالحسبان النجاعة البيئية للمنتوج أو الخدمة. ففي صفقة شراء سيارات يجب مراعاة تكلفة استهلاك الطاقة وضرائبها البيئية بعد انتهاء صلاحيتها عند تقدير التكلفة الاجمالية، وبذلك يكون للمرجح البيئي اثر في الجدوى الاقتصادية للصفقة.[118]

كما يمكن للمصلحة المتعاقدة اعتماد معيار مزدوج يدمج بين "النوعية والسعر" في تحقيق الشراء المسؤول بيئيا بحيث يتم احتساب النفقات التي تصاحب عملية تسيير تلك المشتريات العمومية وادماجها في التكلفة الاجمالية عند الاختيار بين العروض، مثل استهلاك المياه، الطاقة، ومعالجة النفايات، وفي هذا الاطار يمكن استثمار روح المادة 03/97 المتعلقة بإمكانية ادراج بنود تحفيزية تسمح بالحصول من المتعامل على أحسن علاقة جودة، سعر، آجال" وهنا يقوم المعيار ذو الطابع البيئي بدور مزدوج فبناء عليه يتم أولا تأهيل المترشحين تقنيا ثم اختيار العروض الاحسن نجاعة بيئية بحيث يتم استخدام كل المعايير على اختلاف ترتيبها ثم القيام بمرحلة التقييم والتنقيط. [119]

ووفقا لهذه المقاربة يمكن استثمار المعيار البيئي في تحديد العرض الأحسن من حيث المزايا الاقتصادية مع السماح بإدخال المعيار البيئي طبقا لمتطلبات الترجيح بين معيار العرض الأفضل ومعيار العرض الأقل. بشرط ان تعلن المصلحة المتعاقدة اعتمادها على فرضية اختيار متعدد المعايير[120] وهي مسألة تبقى خاضعة لتقدير المصلحة المتعاقدة وسلطتها بناء على وعيها البيئي وثقافتها في الشراء المستدام، وهنا لابد من لفت انتباه المشرع الى ضرورة جعل مخالفة التشريع البيئي سببا في الاقصاء من المشاركة ضد كل من يملك سوابق في مخالفة المعايير البيئية،[121]

فهذه السلطة في الاقصاء بكون بموجبها المصلحة المتعاقدة تكون حرة ليس فقط في اختيار معايير المنح للصفقات العمومية بل حرة أيضا في تحديد معدل الترجيح لهاته المعايير عند قيامها بتقييم تلخيصي للمعايير والمفاصلة بينها. بحيث تقوم بإعطاء وزن أو مقدار يسمح لها بترتيبها تسلسليا لأهمية كل معيار ليتم في الاخير تحديد سلم تنقيط العروض مع إعطاء الأفضلية

[118]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص137

[119] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 298

[120]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص138

[121] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 300

للعروض التي تقدم حماية فضلى للبيئة، من خلال ارفاق المعيار البيئي بمعامل قوي للترجيح.[122] ولا شك أن للمصلحة المتعاقدة الحرية في اعتماد نظام محدد مسبقا لعملية الموازنة والتفضيل سواء وفقا لقاعدة اخيار المعيار البيئي بأي تكاليف، او بناء على قاعدة مسار دورة حياة المنتج. [123]

وعموما ليس من صلاحيات المشرع معالجة مسألة طرق الترجيح بين المعايير المعتمدة في منح الصفقات وتحديد معاملات الترجيح بينها لارتباطها بالتسيير وليس القانون، ولكنها تخضع لتقدير القضاء في حالة الخطأ الفاحش في التقدير أو التقييم، وقياسا عليه فان مسألة تحديد كيفية ترجيح المعيار البيئي ومعامله ترجيحه لا يخضع الا للسلطة التقديرية للقضاء، [124] مما يسمح للمصلحة المتعاقدة بحرية تقدير واسعة في اعتماد الترجيح البيئي بين المعايير وفقا لمعامل قوي تختاره اختيارا معللا.

ثانيا– ضوابط الترجيح البيئي في الشراء العمومي

عملا بمفهوم التنمية المستدامة باعتباره محفزا لمبدأ إدماج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية، اتخذت منظمة الأمم المتحدة الرائدة في مجال دمج اعتبارات الاستدامة البيئية مجموعة من الضوابط المنهجية والتقنية لإضفاء النجاعة على أي استثمار حتى يكون مستديما، بحيث يجب أن تستهدف الصفقات الخضراء تعزيز المدخرات العامة من خلال الكفاءة طويلة الأجل؛ وتحفيز مناخ الأعمال على الابتكار وإنتاج خيارات أكثر استدامة. تجعل منها منظمة محايدة مناخيا، وسائرة نحو الحياد المناخي.[125]

كما قام الاتحاد الأوروبي بقصد تسهيل إدراج المتطلبات الخضراء في وثائق المشتريات العامة بتطوير المعايير المعتمدة للوصول إلى توازن جيد بين الأداء البيئي، واعتبارات التكلفة، وسهولة التحق، وقائمة المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة، والتي منها كل منتج أنتج بتكلفة قليلة من

[122]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص139

[123] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، 335

[124]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص 158

[125]- The United Nations system's environmental sustainability commitments – Available online:
https://www-greeningtheblue-org.translate.goog/approach/UN-%20System%27s-environmental-suststainability-commitments?

الموارد؛ تكون أكثر أمانا من حيث الاستهلاك والاستعمال ويستهلك القليل من الطاقة والموارد الأخرى؛ ويكون قابلا للإصلاح والاستبدال وسهل الصيانة، ويكون قابلا لإعادة الاستخدام والاسترداد؛ وقادرا على الاستعمال الدائم . وبالنسبة للخدمة الصديقة للبيئة فتشمل كل منتج يقدم خاصية الاستخدام الآمن والأمثل والأوفر للطاقة؛ والأقل نفايات خاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وذلك من خلال سياسة تدرجية استطاعت دمج المعيار البيئي في مجال الانارة العمومية الاكثر اقتصادية، والتخفيف من ثاني اكسيد الكربون باقتناء سيارات ومركبات قليلة التلوث، وتطبيقا للاجتهاد القضائي الاوروبي فانه لا يمكن اعتماد المعيار البيئي الا بأربعة ضوابط: [126]

-1-وجوب احترام المبادئ العامة التي تحكم الصفقات العمومية:

لطالما اقتصرت الصفقات العمومية على الضرورات المالية البحتة لكنها سرعان ما انتقلت من منحها لـ"صاحب العرض الأقل" إلى صاحب "أفضل مزايد"، ثم رست أخيرا إلى صاحب "العرض الأكثر نجاعة اقتصاديا[127]"حيث أصبح دمج الاعتبارات البيئية من النظام العام في ظل احترام مبادئ الطلب العمومي كمبدأ تكميلي[128] تحت طائلة ابرام صفقة مخالف للتشريع، وتحت طائلة المخاطرة الجزائية[129]. وهو ما يقتضي أن تحترم المصلحة المتعاقدة المبادئ الأساسية في ابرام الصفقات العمومية لاسيما مبدأ عدم التمييز.

-2- إلزامية وجود رابطة مباشرة للمعيار البيئي مع موضوع الصفقة:

وهو شرط قانوني صارم[130] لمنح العروض ذات الطبيعة البيئية، أي الزامية الارتباط بينهما بوجود علاقة مباشرة بينهما، فهو شرط موضوعي وجب النظر إليه حالة بحالة، تبعا الصفقة محل

[126] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص135

[127] -Voir: Marchés publics : prendre en compte les enjeux sociaux et environnementaux Publié le 19/09/2019 Available online https://www-lagazettedescommunes-com.translate.goog/639271/marches-publics-prendre -en -compte -les-enjeux-sociaux-et-environnementaux

[128] – شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص1340

[129] – عبد الله بخباز، اشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– ص15– ص17

[130] – شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية مرجع سابق، ص1340

موضوع[131] كما ان مخالفة ذلك سيؤدي لا محالة من الوقوع في مخالفة القانون بحكم أن مخالفة مبادئ تسيير الصفقات العامة تشكل ركنا ماديا لجريمة المحاباة.[132]

–3– –حيادية قانون الصفقة العمومية،

بأن لا تمنح المصلحة حرية غير مشروطة للاختيار، فكون قانون الصفقات قانونا اقتصاديا بامتياز يتوجب ابعاده عن المعايير الاجتماعية أو لتأثر بالسياسات البيئية، ومن ثم فليس للمصلحة المتعاقدة الحرية المطلقة في اختيار أحسن عرض ليس الا لأنه ذو طبيعة بيئية، ما لم يتم التصريح بالمعيار البيئي في دفاتر الشروط تحت طائلة سوء التسيير.[133]

–4– –أن تكون مكتوبة في دفتر الأعباء أو إعلان الصفقة، وأن تحترم كل المبادئ الأساسية للقانون، وخاصة مبدأ عدم التمييز. هاته الشروط، استنتجت من القرار الشهير لمجلس القضاء المجموعة الأوروبية(CJCE) المؤرخ في2002/9/17، الصادر في قضية Concordia Bus Finland كنتيجة لاستعمال معيار العرض الاحسن اجتماعيا[134]، فيجب لصحة الترجيح البيئي في اختيار العروض وتأهيل المترشحين ان يكون المعيار البيئي مشار إليها في دفتر الشروط، بتنقيط واضح، ومعامل ترجيح محدد مسبقا.

مما سبق فان إقرار المشرع المباشر والضمني لمجموعة من الآليات والتدابير القانونية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها، يجب ان يكون في اطار التوفيق ما بين مطلبين أساسين دون تغليب أحدهما على الاخر لتوقف كلاهما على نجاعة الصفقة العمومية.

ثالثا– ضمانات التمكين القانوني للصفقات العمومية الخضراء.

مع بروز مفهوم "التنمية المستدامة" وحتمية إدراجه في جميع السياسات العمومية، بالنظر للأضرار التي مست البيئة، فإنّ قانون الصفقات العمومية هو الآخر تأثّر بهذا المفهوم، وهو ما فرض تدريجيا إدراجه ضمن أحكام الصفقات العمومية تحت مسمى المعيار البيئي، باعتباره يدخل ضمن متطلبات النجاعة البيئية، بتحسينها من خلال التحفيز الاخلاقي والاجتماعي

[131] – بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص243

[132] – عبد الله بخباز، إشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 7، العدد1، سنة 2017، ص 07

[133] – بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، مرجع سابق، ص248

[134] – عبد الله بخباز، اشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية –دراسة مقارنة– ص16

على برامج الشراء العمومي الاكثر بيئية، وبذلك يمكن أن يشكل الطلب العمومي أداة لتشجيع اقتصاد يحترم الاعتبارات البيئية، لكن دون أن يؤدي ذلك الى المساس بالمبادئ التي تحكم الصفقات العمومية ويعود عليها بالانتقاص، و هو ما يشكل مخاطرة جزائية وجب تجنبها[135].

على أنه من الناحية العملية ورغم النص على ادماج البعد البيئي في الصفقات العمومية بموجب المادتين 95 و 78 ضمن معايير اختيار المتعاملين المتعاقدين الا ان الواقع الملموس يكشف عن غياب الآليات التطبيقية المدعمة لتلك الارادة التشريعية والتي تعكس مدى الارادة السياسية والتنظيمية في حماية البيئة ضمن الصفقات العمومية، فلم يقم المنظم بتخصيص نقاط اضافية او منح امتيازات عند تقييم العروض او اختيار المتعامل او النص على طرق للتحفيز نحو السلع والمنتجات الصديقة للبيئة، وقد كان بمقدور المشرع تدارك ذلك بحكم التعديل المتكرر لتنظيم الصفقات العمومية في الجزائر ولكنه لم يفعل لا بموجب تعليمات موجهة للمصالح المتعاقدة ولا في نماذج دفاتر الشروط التقليدية وهو ما يؤكد أن الاعتراف بالاعتبارات البيئية لم يكن وليد حاجة وطنية بل مجرد اعلان واثبات موقف الجزائر تجاه الالتزامات الدولية .[136]

وعليه يمكن القول مع بعض الباحثين، بأنّ مسار إدماج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية في الجزائر قد تجاوز مرحلة الانطلاق، ولكنّه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج والاكتمال، على أنّ المعايير البيئية، وجب أن لا تُدرج في النصوص القانونية فقط، بل وجب أن تنفذ وتجسّد في الواقع من قبل المصالح المتعاقدة وفقا لمبدا الترجيح البيئي المكرس دوليا ودستوريا وتشريعيا كما سبق بيانه، وهو ما يستلزم تحسين النجاعة البيئية للإدارات العمومية من خلال تبني الصفقات العمومية الخضراء للمساهمة في حماية البيئة[137] .

على أنه يبقى من بين أهم صعوبات الادماج البيئي في عقود الصفقات ما تعانيه المصالح المتعاقدة في ظل عدم النص على اجبارية المعيار البيئي في التقييم والترجيح بين المتعاملين المتعاقدين هو تلك الموازنة بين طرفي المعادلة الصعبة والتي تقتضي التوفيق بين هدفين متضادين

[135]– عبد الله بخباز، اشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية –مرجع سابق، ص01

[136] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص115

[137]– بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير السنة 2018/2017، ص09

هدف حماية البيئة وما تتطلبه من تكاليف مرتفعة واضافية مقارنة بالتكاليف التقليدية، ولكنها قد تعود عليها بالفائدة على المدى الطويل، وبين هدف اعتماد معيار السعر الادنى عرضا.[138]

وهي الموازنة التي انتهت في العديد من الاجتهادات القضائية الى مشروعية ترجيح المعيار البيئي عند التعارض بينها احتكاما لدستورية مبدأ التنمية المستدامة والاستدامة البيئية.

1––امكانية ابرام ملاحق لتغطية مستجدات التنمية المستدامة

قد تظهر أثناء تنفيذ الصفقات العمومية مستجدات تفرضها متطلبات تحقيق التنمية المستدامة لم تؤخذ في الحسبان عند ابرام الصفقة مما يترتب عنه الاختلال بالتوازن العقدي، فيكون الحل في اللجوء الى الملحق بالصفقة، وهو عبارة عن وثيقة تعاقدية تابعة للصفقة، هدفها طبقا للمادة 47 من المرسوم 15-247 زيادة الخدمات أو تقليلها أو تعديل أحد بنودها في حالة ظهور متغيرات ناتجة عن تطور التشريع أو التنظيم المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة أثناء تنفيذه الصفقة، وهي ضمانة قانونية تسمح للمقاول الحائز لصفقة الأشغال بالمواصلة في تنفيذ تعهدات جديدة تكون موضوع ملحق بالصفقة لم تكن في الحسبان أثناء إبرام العقد، وهو ما يجعله يستفيد من الحصول على المقابل المالي بصفة قانونية، متى لم يؤثر على توازن الصفقة دون تغيير لموضوع الصفقة أو مداها.[139] وبالتالي سيكون للملحق دور مقوي ومرجح للمعيار البيئي في تعديل أي صفقة يحتمل أن تكون لها تأثيرات سلبية على البيئة.

2 –تقرير مسؤولية المتعامل المتعاقد عند خرق أحكام التنمية المستدامة.

لقد استطاع القضاء الفرنسي من التحكم في ضبط المعيار البيئي كمرجح في منح الصفقة من خلال اعتماده على اظهار رابطة موضوعية مباشرة مع موضوع الصفقة من خلال حساب وتقدير مستوى انبعاث ثاني أكسيد الكربون وتأثيره في صفقة شراء الحافلات النقل الحضري، خلافا للترجيح بالمعيار الاجتماعي الذي يظل غير منضبط،[140]

وفي القانون الجزائري وطبقا للمادة 63 من المرسوم التنفيذي رقم 21-219 فإنه تقع على المقاول مسؤولية التخلص من النفايات الخامدة والنفايات الخاصة الناتجة عن الأشغال موضوع

[138] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص123

[139] – حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022، ص 582

[140] – بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ، ص107

الصفقة، كونه ملزم قانونا بتنظيف وإعادة الأماكن الموضوعة تحت تصرفه الى حالتها المستدامة، بحيث تقوم المصلحة المتعاقدة بإعذاره مدة من الزمن تتراوح بين 08 أيام و 15 يوم لتنفيذ التزاماته، فإن امتنع يمكن حجز آلاته، ومنشآته ونقل المواد والأنقاض والنفايات التي لم يتم نزعها ونقلها تحت مسؤولية المقاول، فضلا عن الغرامة المالية المقرر بموجب المادتين 119 و121 من المرسوم نفسه. كما خصص المنظم الجزائري بموجب المرسوم السالف القسم الثاني من الفصل الثالث للمواصفات المتعلقة بمواد ومنتجات ومكونات البناء، التي يجب أن تكون الأفضل من حيث النوعية والتنفيذ كما نص على الاختبارات والتجارب المتعلقة بقياس جودة السلع والمنتوجات.[141] وفي هذا الاطار يتعين على المصلحة المتعاقدة تقدير نسبة التكلفة الاضافية التي لا مفر منها لشراء منتج صديق للبيئة، وتقدير مقابل هذه الزيادة اثناء استعمال المنتوج كتخفيض نسبة استهلاك الطاعة أو مواد قابلة للاسترجاع[142]

وزيادة على المادتين 78 و95من المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلقتين بضرورة مراعاة النجاعة البيئية عند ابرام الصفقات العمومية والزامية تضميتها بنود تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة، فقد خصص المنظم التنفيذي بموجب المرسوم 2019/21 ، قسما في الفصل الثاني لحماية البيئة، حيث نصت مادته 47 على الزامية احترام الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال حماية البيئية في اطار التنمية المستدامة اثناء تنفيذ الالتزامات والخدمات محل العقد، فضلا عن تقديمه لكل ما يؤكد استيفاءها للمتطلبات البيئية، فضلا عن تقرير مسؤوليته باتخاذ كل التدابير التي تسمح بالتحكم في كل ما يضر بالبيئة. [143]

-3- ضمانة تقرير عدم الجدوى لعدم مراعاة المعيار البيئي:

يمكن تفعيل المرجح البيئي في الصفقة العمومية باتخاذ المصلحة المتعاقدة عدم جدوى الطلب العمومي لسبب عدم استجابة أي مترشح للمعايير الواردة في دفتر الشروط والتي من بينها المعايير البيئية، ومثالها اعلان عدم جدوى صفقة اقتناء لوازم مكتبية بمواصفات صديقة للبيئة

[141] – حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022، ص 583

[142] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص124

[143] – حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022، ص 586ث

اشترطت فيها المصلحة أن تكون قابلة للاسترجاع بحيث تكون الاقلام قابلة لإعادة الملأ و والاستعمال، وكذا الاعلان عن عدم جدوى صفقة شراء مركبات لا تستجيب لمصادر الطاقة النظيفة، ولا شك ان في اعلان عدم الجدوى أثره في الدعوى الى المؤسسات والمتعاملين لتطوير منتوجات وسلع صديقة للبيئة خوفا من عدم الجدوى.[144]

–4 – دور الجزاءات الادارية البيئية في تفعيل الصفقات العمومية الخضراء

للمصلحة المتعاقدة حق أصيل في توقيع عقوبات إدارية على المتعامل الاقتصادي دون المرور على القضاء، طبقا للمادة 147 فقرة 01 من المرسوم 15-247 و هذه الجزاءات لها نظام قانوني مستقل يميزها عن تلك التي تعرفها عقود القانون الخاص، وهو ما يعتبر مظهرا من مظاهر سلطات الإدارة الممنوحة طبقا للقانون ومقتضيات الحفاظ على المصلحة العامة، بوصفها أحد الأساليب الرادعة و الهادفة لحماية البيئة فيما يخص عدم احترام الآجال أو التأخير في التنفيذ، وهي تصدر بقرار إداري من المصلحة المتعاقدة المختصة بغرض تهديد كل من يقوم بأعمال ضارة بالبيئة أثناء تنفيذ عقد الصفقة، إذا لم يقم مرتكب المخالفة بإزالتها خلال المدة المحددة، تحت طائلة الفسخ أو ايقاف النشاط مما يؤدي إلى خسارته خسارة مالية كبيرة.

وفي هذا الاطار يمكن للمصلحة المتعاقدة أن اللجوء الى "غرامة الاضرار بالبيئة" كجزاء مالي لا جبار المتعامل الى تنفيذ التزاماته التعاقدية، بشرط أن تدرج ضمن دفاتر الشروط غرامات مالية تحت بند العقوبات ضد كل متعامل متعاقد يصر بالبيئة اثناء تنفيذ الصفقة كمخالفة أحكام التشريع المتعلق بحماية البيئة ، أو عند سوء التسيير والتخلص من النفايات خاصة الكيماوية ، تخريب المساحات الخضراء أو الغابية، عدم أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع التلوث،[145]

5–عقوبة الاقصاء المؤقت أو النهائي

بالرغم من وجوب مراعاة مبدأ حرية الوصول الى الصفقات العمومية، تطبيقا لقواعد التنافس الحر، ولمبدأ المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين، ومع ذلك توجد وضعيات نص عليها القانون، تجوز فيها المصلحة المتعاقدة حرمان بعض المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في الصفقات

[144] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص120

[145] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص182

العمومية و هو ما يعرف عقوبة الإقصاء الذي قد يكون إما مؤقتا أو نهائيا، كما يكون تلقائيا أو بمقرر، وذلك ضمانا لإضفاء الطابع الأخلاقي على الطلبات العمومية، وفعالية المنافسة، والتنفيذ السليم للصفقة العمومية، وحماية المصلحة العامة، و لاشك ان للمعيار البيئي دور في تقرير حالة الاقصاء ضد من كانت له سوابق ادارية أو قضائية في مجال الضرر بالبيئة تمس بنزهتهم المهنية طبقا للمادة 03 والمادة04 من القرار الوزاري المؤرخ في 2015/12/19 المحدد لكيفيات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية اما تلقائيا أو بموجب مقرر بناء على السلطة التقديرية للجهة المتعاقدة[146]

وعليه فقد اعتمد المرسوم 247/15 على طلب العروض بدل المناقصة معترفا للإدارة بسلطة تقديرية في الاختيار بين المتعهدين مع امكانية الجمع بين أكثر من معيار بحثا عن المتعامل الافضل من حيث المزايا الاقتصادية والبيئية، استنادا الى معايير اختيار موضوعية تعد مسبقا قبيل اطلاق الاجراء.

وطبقا للمادة 19 مكرر2 من قانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم لقانون العقوبات فانه يترتب على عقوبة الإقصاء من الصفقات العمومية منع المحكوم عليه من المشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في أية صفقة عمومية، إما نهائيا أو لمدة لا تزيد عن عشر (10) سنوات في حالة الإدانة لارتكاب جناية، وخمس (5) سنوات في حالة الإدانة لارتكاب جنحة. ويجوز أن يؤمر بالنفاذ المعجل بالنسبة لهذا الإجراء."

وفي هذا الاطار نصت **المادة 75 من المرسوم الرئاسي 15-245 على انه** :" يقصى، بشكل مؤقت أو نهائي، من المشاركة في الصفقات العمومية، المتعاملون الاقتصاديون : 5- الذين كانوا محل حكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي فيه بسبب مخالفة تمس بنزاهتهم المهنية،" فالنزاهة المهنية تقتضي عدم الاخلال بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وكان بإمكان المنظم الجزائي لو اعتبر مخالفة احكام التشريع البيئي موجب للإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية على نحو ما فعل المشرع الاوروبي [147]

[146] – د/ هاشمي فوزية، النظام القانوني للإقصاء من المشاركة في مجال الصفقات العمومية وفقا للمرسوم الرئاسي 247/15 ، مجلة الدراسات الحقوقية ، المجلد 08 العدد01، سنة 2021، ص828

[147] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص192

6– ضرورة الالتزام باستخدام البدائل البيئية:

من بيان ضمانات مراعاة المعيار البيئي في الصفقات العمومية الاذن للمصلحة المتعاقدة بالسماح للمترشحين بتقديم بدائل وعروض بمواصفات أكثر بيئية عندما يساور المصلحة المتعاقدة شكوكا بوجود منتجات أكثر بيئية وأفضل نجاعة وصداقة للبيئة، ويكون ذلك بعد تحديد احتياجاها ومواصفاتها التقنية واعلاهما، ففي هذه الحالة يمكنها وضع الحد الادنى من المواصفات التقنية واعطاء الحرية للمتعامل المتعاقد أن يقدم عرضا اكثر فعالية من الناحية البيئة، على أن تحدد المصلحة المتعاقدة كيفية تقييم ذلك في دفتر الشروط وأن تكون تلك البدائل مسموح بها قانونا، و مستوفيا لمواصفات الحد الادنى المطلوب في دفتر الشروط، وهو ما نظمه المشرع الجزائري في المادة 27 من المرسوم 247/15 في الفقرات 5 و6 و7 والتي سمحت للمترشحين تقديم بديل أو عدة بدائل للمواصفات التقنية التي حددتها المصلحة المتعاقدة وفقا لضوابط. [148]

7–– نشر الوعي البيئي والتربية على ثقافة الشراء المستدام:

إن إدماج الاعتبارات البيئية في الشراء العمومي يرجع الى مدى توفر الوعي البيئي لدى المصلحة المتعاقدة ورغبتها في تحسين أدائها البيئي، ومدى تشبعها بثقافة احترام البيئة وأولويتها في الرعاية والحماية، فالإضافة الى وجود ارادة سياسة جادة وقوية في وضع سياسة بيئية عامة تراعي سياسة التدريج في إعمال مبدا الادماج البيئي في السياسات العامة. [149] يجب الاعتناء بالاعلام البيئي والتثقيف البيئي بحكم دورهما في شيوع ثقافة رعاية حماية البيئة في كل تصرفاتنا وسلوكياتنا، مما يتوجب معه على المصالح المتعاقدة ولو اختياريا ادراج بنود متعلقة بالعلامة البيئية ضمن كل مراحل الصفقة من دفاتر الشروط الى مراحل تحديد الاحتياجات، ثم مرحلة الابرام واخيرا التنفيذ، مع ضرورة اشتراط موظف مختص في حماية البيئية في لجنة فتح الأظرفة[150]

فالثقافة البيئية مؤثرة في الترجيح البيئي متى تم إخضاع الاعوان المكلفون والمتدخلون في مختلف مراحل ابرام الصفقات العمومية لتكوين في مجال حماية البيئة مثل ما هو عليه التكوين في أحكام الصفقات العمومية، فكل تأخر في تكوينهم يعتبر تراجعا في تطبيق مبدأ الادماج البيئي في

[148] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص238

[149] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص53

[150] – بلمليايي يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، ص329

السياسة البيئية العامة اذ كلما زاد الوعي البيئي لدى المكلفين بالصفقات العمومية كان ذلك واضحا في دفاتر الشروط التي يعدونها. [151]

ولنا في تراثنا الاسلامي ما يدفعنا الى سياسة ادماج الاعتبارات البيئة في السياسات العمومية والشراء العمومي فقد كان المعيار البيئي مرجحا في تمصير العديد من المدن الاسلامية كالكوفة والبصرة، وواسط حيث لجأت الحكومة الراشدة لسيدنا عمر بن الخطاب الى طلب الخبرة التقنية من أهل الاختصاص في عقود الاشغال بسبب ما اصاب الصحابة من ضعف عندما نزلوا المدائن وبعد دراسة مدى التأثير على البيئة من حيث نقاء الهواء وتوافر الماء اهتدوا الى مدينة الكوفة المعروفة اليوم.[152]

وبالنتيجة بمكن للوعي البيئي أن يساهم مع الارضية القانونية في الخروج بأحسن عرض من حيث الجودة البيئية وبأحسن سعر. [153]

وكما يقول أحدهم على لسان وردة تطالب بحمايتها واستمرارها: «تقول الوردة ليس شوكي الذي يحميني، وإنما يحميني عطري"[154]، فالحاجة الى فائدتها وثمرتها تؤدي الى السهر على حمايتها واستبقاءها واستمراراها، وعلى نفس الغرار، ليس الخوف من الكوارث البيئية الرهيبة للمنجمين البيئيين هي التي ستُنقذ الكون. إنما الحاجة الماسة إلى استمرارية موارد البيئة الطبيعة ومقدراتها في توريد الانسان بحاجياته واشباع رغباته. فبهذا الوعي الراقي ستستعيد البيئة مركزيتها في الفكر القانوني والاداري والقضائي كمدخل رئيس في الاصلاح البيئي وتحقيق العدالة الحضرية الاجتماعية، بطريقة تنم عن الحب والاحترام نحو موارد البيئة.

وليس هناك سوى هذه الوسيلة لكي نساعد الأرض على الصمود أمام وطأة الحياة الآلية التي تسم الإنسان المعاصر، وفي هذا الاطار حذر تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة لسنة 2022 من تزايد حالات الجفاف والفيضانات وموجات الحرارة في الكرة الأرضية. مما يستوجب البدء في محادثة عالمية حول كيفية مساعدة الناس والنظم البيئية والاقتصادات على التكيف مع واقع

[151] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص127

[152] – ياقوت الحموي، معجم البلدان 348/5.

[153] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 348

[154] – د/ محمد سلمان، الميثاق العالمي للحق في المدينة، بحث مقدم المنتدى الفكري السنوي الثامن للمنبر التقدمي حول: "المدينة الخليجية .. تحوّلات وآفاق" – 20 مايو 2022 على الرابط

https://altaqadomibulletin.com/2022/06/25

جديد يُعرف باسم التكيف مع تغير المناخ، ويخلص ذات التقرير إلى أن الجهود المبذولة في التخطيط للتكيف والتمويل والتنفيذ لا تواكب المخاطر المتزايدة[155].

وعلى اعتبار أهمية التربية البيئية في تكوين المواطنة البيئية التي تسمح بالمشاركة السياسية والادارية الفعلية في صناعة القرار البيئي وفي صياغة مستقبل للأمن البيئي، من خلال المشاركة في التحقيق العمومي الذي تفتحه السلطات العامة قبل الاقدام على البدا في تنفيذ الصفقات العمومية للأشغال، فان الانخراط الطوعي في مساعي الحد من تفاقم الأزمة البيئية، التي صارت تعتبر أم الأزمات جميعا، يبقى هو المخرج الاخير في ظل تغافل التشريعات المتعلقة بمشاريع التنمية عن مبدأ الاعتبارات البيئية في ترجيح منح الصفقات العمومية للمتعامل المتعاقد الصديق للبيئة في فكره وتأهيله وقدرته. بل يجب أن يتعدى هذا التكوين البيئي الى القضاة الاداريين المختصين في الصفقات العمومية لتحيين المفاهيم البيئية وطرق تقييمها ودمجها في الصفقات العمومية لاسيما عند الترجيح البيئي كمعيار لتأهيل المترشحين أو كمعيار لاختيار العروض الأحسن نجاعة بيئية.[156]

لنخلص إلى أن الترجيح البيئي فكر أخلاقي وحضاري قبل أن يكون التزاما قانونيا فهو يهدف إلى تحصين الإنسان عموما والمشترين العموميين خصوصا من الافراط البيئي ويزوده بضمير بيئي يقظ عند تعامله مع البيئة، فالخلق البيئي قبل المبدأ القانوني يجب أن يكون هو العامل المؤثر في اتخاذ القرارات البيئية مهما كان مستواها.

وكخلاصة كلية لهذا المبحث يمكن القول أن المرجح البيئي أصبح ضرورة عملية قابلة للتقييس في تحديد العرض الاحسن من الناحية الاقتصادية، حيث يقاس معامل الترجيح بناء على العرض الافضل من حيث النجاعة البيئية من خلال ادخال المخرجات البيئية للصفقة عند احتساب التكلفة الاجمالية للصفقة للحصول على أحسن متعامل متعاقد ملتزم بحماية البيئية من خلال البدائل البيئية التي يقترحها، و على أحسن عرض صديق للبيئة.

[155] – تقرير **تقرير فجوة** التكيف لعام 2022 اصدارات برنامج الامم المتحدة للبيئة نوفمبر 2022 على الرباط https://www.unep.org/ar/

[156] – سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 347

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يجب الاعتراف بحيوية موضوع البعد البيئي في الصفقات العمومية وقابليته للمناقشة واقتراح الحلول والتوصيات لاعتماده ضمن أولويات السياسات الحكومية، وليس كما كنت أتوقعه قبل كتابة هذه الورقات من حيث كونه جزئية بسيطة لا تستحق كل ما يبذل من جهود، وما ينجز من أطاريح وبحوث وملتقيات متخصصة حولها، لتعلقه بما يجب أن تحضى به البيئة من أولوية في حياتنا، وتحديد موقفنا الإنساني ومسؤوليتنا تجاه البيئة وسلامة تصورنا للمعضلة البيئية وقوفا على مداخلها وتحديد لكيفية الخروج منها. وهو ما يحتاج الى صحوة ضمير، ويقظة فكر، ونضج وعي بالمشاركة الفعلية في دعم جهود كل ما يحترم البيئة في ظل سيادة مفاهيم: التنمية المستدامة، المرونة المناخية، التكيف مع تغير المناخ، المدن المستدامة.، والتي نضيف لها مبدأ الترجيح البيئي..

وعليه لقد صار من المتفق عليه دوليا ووطنيا حتمية ادراج الترجيح البيئي في جميع السياسات العمومية، وأن الاستدامة البيئية معيار لإسناد الصفقة العمومية، وهو ما كان له أثره المباشر على مبادئ تنظيم الصفقات العمومية على المستوى الدولي، حيث صارت العلاقة بينهما وطيدة من خلال دمج الاعتبارات البيئية في جميع مراحل اجراء الصفقات العمومية، على شرط أن تكون مرتبطة بموضوع الصفقة، والا تمنح للمصلحة المتعاقدة حرية غير مشروطة للاختيار و أن تكون مكتوبة في دفتر الشروط وأن تحترم كل المبادئ الأساسية لإبرامها.

و رغم أن تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة، يبقى مرتبطا بشكل شبه كلي، بتوفر الإرادة السياسية للدول، ومدى قدرتها على إجبار الفاعلين الاقتصاديين، على تغيير أساليب الاستثمار لاسيما عقود الصفقات العمومية، بما يتماشى مع المتطلبات البيئية للتنمية المستدامة .

إلا ان الاستجابة لمتطلبات الترجيح البيئي تبقى متفاوتة من دولة لأخرى بحسب درجة النمو الاقتصادي في كل دولة، فهناك دول متقدمة حققت التنمية على حساب البيئة، وهي الآن بعدما أدركت خطورة ما أقدمت عليه من تدمير للبيئة واستنزاف لموارها الطبيعية؛ تفرض على غيرها إدماج المتطلبات البيئية في مشاريعها التنموية حماية للبيئة، الامر الذي لم يتم استساغته من طرف غالبية الدولة النامية، التي لا زالت تعطي الاولوية للنمو الاقتصادي رغم التحديات البيئية السلبية التي صار يهددها في الواقع والمتوقع.

وهو ما جعل تبني الصفقات العمومية الخضراء غير ناضج عمليا، فمثلا أدرج المشرع الجزائري في المرسوم الرئاسي 15-247، باحتشام المعايير البيئية في الصفقات العمومية، فهي سلطة تقديرية للمصلحة المتعاقدة، ومن ثم فقد تم التنصيص عليها في المادة 95 من المرسوم الرئاسي:" يجب في كل صفقة عمومية أن تتضمن البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة"، ويجب أن تكون عبر مختلف اجراء الصفقة العمومية سواء في تحديد مضمونها أو في تحديد معايير اختيار المتعاملين الاقتصاديين أو في اختيار العروض الصديقة للبيئة.

وكذلك نصت المادة 78 من نفس المرسوم الرئاسي على أنه يجب :"أن تكون معايير اختيار المتعامل المتعاقد مرتبطة بموضوع الصفقة وغير تمييزية، ويجب أن تستند على اختيار **أحسن عرض** من حيث المزايا الاقتصادية بناء على معيار النجاعة المتعلقة بالجانب الاجتماعي لترقية لإدماج الاشخاص المهنيين المحرومين من سوق الشغل والمعوقين، والنجاعة بالتنمية المستدامة، وذلك تماشيا مع الهيئات الدولية.

وهو ما يقتضي اعتبار إدماج البيئة في مجال الصفقات العمومية معيار مرجحا يجب التعويل عليه من خلال تكريسه في جميع المراحل التي تمر بها الصفقة، على خلاف ما هو عليه الحال حيث لم يحظى المعيار البيئي بمواد كثيرة، بل مازال في مرحلته التمهيدية، وهو ما يقتضي ضرورة مراجعة قانون الصفقات العمومية الجزائري الذي تضمن فقط إشارات بسيطة لموضوع إدماج الاعتبارات البيئية في مجال الصفقات العمومية.

وتنتهي الدراسة الى ترقية المعيار البيئي الى مبدأ من مبادئ ابرام الصفقات العمومية ضمن المادة 05 من المرسوم الرئاسي 247/15 على غرار ما توجه اليه المشرع الفرنسي والتونسي والمغربي وهو ما يرتقب أن يفعله المشرع الجزائري في ظل التحول الذي طرأ على تنظيم الصفقات من عمل تنظيمي بموجب مرسوم الى عمل تشريعي بموجب قانون وفقا التعديل الدستوري لعام 2020، ومما سبق بيانه يمكن تقديم التوصيات في مجال تخضير الصفقات العمومية:

التوصية بجعل المطلب البيئي كمبدأ جديد للصفقات العمومية بإضافة مادة جديدة تعزز من قيمته القانونية الملزمة، وهو ما يبدو من خلال قراءة مسودة مشروع قانون الصفقات الجديد في المادة 13 منه. على أنه يجب الاعتراف بضرورة اعتماد منهج التدرج في ادماج البعد البيئي بما

يواكب لتكنولوجية البيئية بدءا بجعل مبدأ الادماج البيئي الزاميا وليس اختياريا متى كان ذلك متناسبا مع طبيعة وتعقيد الصفقة.

وبناء عليه يمكن تضمين معايير الاستدامة في تقييم جودة ونجاعة الطلب العمومي من أجل تقليل التأثيرات على الحياة بأكملها من خلال ترجيح السلع والخدمات، والاشغال الصديقة للبيئة، على أن أهم تحدي للمصلحة المتعاقدة في عملية الترجيح هو تحديد الدقيق للاحتياجات وادراك مخاطر وفوائد كل معيار مع مراعاة التكلفة الاجمالية حالا ومآلا، لأن الخطأ في التقدير هو فشل في التسيير البيئي، ما يقتضي أن يكون التحديد دقيقا وسليما لمعامل الترجيح بين المعايير باعتباره خطوة حاسمة في نجاعة الصفقة العمومية.

وآخرا وليس أخيرا يجب الاعتراف بصعوبة ادماج البعد البيئي في منح الصفقات في ظل عدم وجود نصوص واضحة ومحددة لاسيما في ظل غياب المرافقة التقنية والفنية لأنظمة الايزو البيئي ومؤسسات منح العلامة البيئية، فضلا عن صعوبة تقييم هذه التكاليف الإضافية المحتملة المرتبطة بالمعايير والبنود البيئية والتي لاشك أنها سيكون لها **تأثير على الميزانية**، التي لن تختار بالضرورة مقدم الخدمة الأقل تكلفة. فضلا عن توقع بعض الدعاوى القضائية بدعوى ابرام صفقات مخالفة للتشريع ما لم يتدارك المشرع نفسه ويصرح بقانونية المعيار البيئي في ابرام الصفقات ومنحه معامل ترجيح قوي يعكس الارادة الجدية لمؤسسات الدولة في انتهاج مسار تخضير الصفقات العمومية القائم على ترجيح مبدأ الادماج البيئي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. الإمام السرخسي، اصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت، ج2،
2. بدران ابو العينين، أدلة التشريع المتعارضة و وجوه الترجيح بينهما، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، .
3. الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة المَلِك، تحقيق ودراسة: رضوان بيروت: مركز بن الأزرق لدراسات التراث السياسي، ط2، 2012م،
4. مخنفر محمد، دور العقود الإدارية في حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، السنة 2020-2021،
5. سالم ليلى، الصفقات العمومية وحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، دكتوراه علوم جامعة وهران -2- السنة 2022/2021،
6. بن سالم خيرة، نحو صفقات عمومية خضراء صديقة للبيئة، مجلة القانون والعلوم السياسية المجلد 7 العدد 02، سنة 2021،
7. محمود العيسوي، مرونة المسكن.. تعزيز قدرة المباني على الصمود في وجه تقلبات الطبيعة، منشور بتاريخ 2023//01/20،جريدة الوطن الاماراتية على الرابط
8. بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، جامعة سطيف2 السنة 2018/2017 ،
9. رحمان راضية. قراءة حول مدى إدراج البعد البيئي في عقود الصفقات العمومية .حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34 العدد 1، 2020.
10. بلمليياني يوسف، البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران-2- السنة 2019-2020،
11. بوزيدي خالد، إدماج البعد البيئي في مجال الصفقات العمومية بين متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد02، جانفي 2020،

12. زوليخة سنوسي، وهاجر بوزيان الرحماني، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس – سطيف، 7 – 8 أبريل 2008،
13. مهري آمال، أثر العلامة البيئية على السلوك الشرائي للمستهلك المسؤول ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف2 ، السنة 2017/2016،
14. شريف يوسف خاطر، المسألة الدستورية الأولية – دراسة مقارنة- دار الفكر والقانون، ط1، مصر 2015،
15. لقرف سامية، آليات إدماج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية تاريخ الولوج:" 2023/04/14
16. شوقي سمير وبن دعاس سهام، إدراج البعد البيئي في الصفقات العمومية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية المجلد 34، العدد03، سنة 2021،
17. عبد الله بخباز، إشكالية دمج الاعتبارات البيئية في الصفقات العمومية - دراسة مقارنة- مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 7، العدد1، سنة 2017،
18. بوشارب ياسين، الصفقات العمومية والبيئة، رسالة ماجستير، السنة 2018/2017 ،
19. حيموم مجيد، واقع التنمية المستدامة في قانون الصفقات العمومية ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59 العدد03، سنة 2022،
20. صبرينة مراحي، د/نورة موسى، الصفقات العمومية البيئية كآلية قانونية حديثة لبناء شراكة بيئية في القانون الجدزائري المجلة الآكاديمية للبحوث القانونية والسياسية المجلد 06 العدد01، سنة 2022،
21. مطماطي راوية، العلامة االتجارية البيئية وأثرها على سلوك المستهلك الجزائري، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد07 العدد02، جوان 2019،

22. خضري حمزة، آليات حماية المال العام في اطار الصفقات العمومية، دكتوراه جامعة الجزائر 1، 2014-2015،
23. بلال نوارة عربي باي يريد، سلطة قاضي الموضوع في تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية. دفاتر السياسة والقانون المجلد 13 العدد03 جوان 2021
24. عبد الكريم حسن رجب، ضوابط تقدير جدية الدفع بعدم الدستورية، مجلة البحوث القانونية والقضائية كلية الحقوق، جامعة المنوفية،المجلد16 عدد28
25. محمد سلمان، الميثاق العالمي للحق في المدينة، بحث مقدم المنتدى الفكري السنوي الثامن للمنبر التقدمي حول: "المدينة الخليجية .. تحوّلات وآفاق" – 20 مايو 2022
26. تقرير **تقرير فجوة** التكيف لعام 2022 اصدارات برنامج الامم المتحدة للبيئة نوفمبر 2022
27. الامر 90/67 المؤرخ في 1967/06/17 المتضمن قانون الصفقات العمومية ملغى
28. قانون عضوي رقم 22-19 مؤرخ في 25 يوليو سنة 2022، يحدد إجراءات وكيفيات الإخطار والإحالة المتبعة أمام المحكمة الدستورية الجريدة الرسمية 51 الصادرة بتاريخ : 12 يوليو 2022
29. القانون رقم 2021-1104 قانون المناخ والمرونة الفرنسي المؤرخ في 22 أوت 2021 المنشور في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية في 24 أوت 2021،
30. المرسوم رقم 2022-767 الجريدة الرسمية بتاريخ 3 ماي 2022 .عدد 767 2022 لسنة 2022
31. المرسوم التنفيذي رقم 21-219 المؤرخ في 20 مايو 2021 يتضمن الموافقة على دفتر البنود الإدارية العامة المطبقة على الصفقات العمومية للأشغال،

32. باللغة الأجنبية

1- Bastian Krieger , Vera Zipperer Does green public procurement trigger environmental innovations? Research Policy Volume 51, Issue 6, July 2022, Available online .https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0048733322000440?via%3Dihub

2-Richard Tottman ; Effective weighting of criteria as a critical component in delivering the right decision in public procurement ; Commerce Decisions Ltd ;2010;.
3- Mieko Igarashi , Luitzen de Boer, Ottar Michelsen – -Investigating the anatomy of supplier selection in green public procurement ; Journal of Cleaner Production, Volume 108, Part A, 2015, Available online https://alwatan.ae/?p=1075812
4-Les critères géographique et empreinte environnementale dans la passation des marchés publics : Available online sur https://ahavocats-fr.translate.goog/les-criteres-geographique-et-empreinte-environnementale-dans-la-passation-des-marches-publics .
5-Delphine Gerbeau ;Critères de choix d'ordre environnemental ;Publié le 28/01/2010 Available online https://www-lagazettedescommunes com.
6- : Les critères géographique et empreinte environnementale dans la passation des marchés publics : Available online sur https://ahavocats-fr.translate.goog/les-criteres-geographique-et-empreinte-environnementale -dans 7-la-passation-des-marches-publics .
7-Marchés publics : l'absence de considérations environnementales est illégale Publié le 23/12/2020 Available online https://www-lagazettedescommunes-com.translate .goog/714978/marches-publics-labsence-de-considerations-environnementales-est-illegale
8-M.-P. Lavoillotte, « L'environnement dans le nouveau code des marchés publics : l'affirmation du contrat au service de l'environnement », AJDA 2004,
9--Decree n°2022-767 amending the French Public Procurement Code has been issued on May 3rd, 2022 was published in the"Journal Officiel "dated 3 May 2022.
10-l'économie locale dans un marché public ? 28 septembre 2022 . Available online Sur https://www-infos-marchesonline-com.translate.goog/faq/peut-on-instaurer-un-mecanisme-de-preference-visant-a-soutenir-leconomie-locale-dans-un-marche-public
11-Ann Lawrence Durviaux & Françoise Navez :Marchés publics et développement durable : quelles possibilités de prise en compte des particularités des entreprises d'économie sociale et socialement responsables ? . Available online https://popups-uliege-be.translate .goog /1784 -6390/index.php?id=
12-Environmental impact in procurement – goods and services procurement guide , 05 October 2022 ; Available online https://Environmental impact in procurement – goods and services procurement guidewww-buyingfor-vic-gov-au.translate.goog/environmental-impact-procurement-goods-and-services-procurement-guide?
13- United Nations Global Marketplace (UNGM) Gender Responsive Procurement. accessed on 20 June 2019 ; Available online https://www.ungm.org/Shared/KnowledgeCenter/Pages/PT_GRP

14- Répondre aux critères environnementaux et clauses environnementales dans les marchés publics ; 7 septembre, 2022 . Available online https://qualisatis-com.translate .goog/criteres-environnementaux-clauses-environnementales
15-Rôle des considérations environnementales dans la passation des marchés publics : COMMUNICATION INTERPRETATIVE - 4 JUILLET 2001 - COMMISSION DES COMMUNAUTES EUROPEENNES .
16-Loi Climat : marchés publics, infractions environnementales et écocide. Quels impacts pour les entreprises ? 09 septembre 2021 Available online https://www-fntp-fr.translate .goog /infodoc/juridique-marches/marches-publics-et concessions/passation/loi-climat-marches-publics?
17-The United Nations system's environmental sustainability commitments Available online: https://www-greeningtheblue-org.translate.goog/approach/UN-%20System%27s-environmental-suststainability-commitments?
18-Marchés publics : prendre en compte les enjeux sociaux et environnementaux Publié le 19/09/2019 Available online https://www-lagazettedescommunes-com.translate.goog/ 639271/marches-publics-prendre -en -compte -les-enjeux-sociaux-et-environnementaux